بنك وربة
WARBA BANK
نتميز بالحلول

2017
التقرير السنوي

عام من الانجازات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾

الذاريات ٢٢

حضرة صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)

سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

المحتويات

7 نبذة عن البنك، الرؤية، الرسالة، الفروع المصرفية

8 كلمة رئيس مجلس الإدارة

12 أعضاء مجلس الإدارة

14 أعضاء الإدارة التنفيذية

16 أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

18 التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

20 تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

32 تقرير الحوكمة

50 إفصاحات معيار كفاية رأس المال

86 البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

نبذة عن البنك/ الرؤية، الرسالة

نبذة عن البنك

تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010 ، وتمتلك دولة الكويت ممثلة في كل من الهيئة العامة للإستثمار بنسبة 25.3% مباشر وغير مباشر، مجموعة الساير القابضة، 10.006% غير مباشر، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 6.417% غير مباشر.

وقد أنشأ البنك ليحتل مكانة ريادية في مصاف البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص حيث أنه يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والإستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، ويتطلع بنك وربة إلى تحقيق النمو والتوسع من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة تكفل حلولاً خلاقة وخدمات مميزة من شأنها اكتساب ثقة عملائه على تعددهم واختلاف أجناسهم.

الرؤية

أن نكون بنكاً متصدرا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات والخدمات الإستثمارية في دولة الكويت، بالإضافة إلى خدمات رقمية متطورة للأفراد.

الرسالة

- أن نساعد عملائنا على تحقيق طموحاتهم وتنمية أعمالهم من خلال توفير حلول مالية مبتكرة وخدمات وتجارب مميزة.
- أن نوفر لجميع العاملين في بنك وربة فرص نمو وبيئة عمل سليمة.
- أن نقدم لجميع المستثمرين في بنك وربة عوائد منتظمة ومتنامية.

الفروع المصرفية للأفراد

12 أفرع، 16 أجهزة صرف آلي تابعة للفروع و 20 جهاز صرف آلي في مواقع خارجية

فرع حولي	شارع بيروت – مجمع eMall (إي مول)
فرع القبلة	شارع فهد السالم، مجمع أوتاد – بجانب مجمع المثنى
فرع السالمية	مجمع ليلى جاليري – بجانب مطعم روبي تيوزداي
فرع شرق	شارع أحمد الجابر – بجانب دوار مخفر شرق
فرع الفروانية	شارع حبيب المناور – مقابل مجمع مترو والمزيني للصيرفة
فرع مجمع الأفنيوز	غراند أفنيوز – المدخل عند مطعم الحمراء
فرع الجهراء	الجهراء القديمة – شارع مرزوق المتعب – بجانب مجمع صحارى
فرع الفحيحيل	مجمع رمال – شارع بلاط الشهداء
فرع العقيلة	مجمع عربية – مقابل مجمع سما
فرع مبارك العبدالله	غرب مشرف – مبنى التأمينات الإجتماعية
فرع المنقف	المنقف ق4 شارع فهد الهملان بجانب جمعية المنقف التعاونية
فرع الشهداء	الشهداء ق4 ش420 بجانب جمعية الشهداء التعاونية

2017
التقرير السنوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الرسل
وعلى آله وصحبه وسلم

السادة المساهمين الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّني بالأصالةً عن نفسي وبالإنابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة بنك وربة ، أن أقدّم لكم التقرير السنوي السابع لبنك وربة والذي نحرص من خلاله مشاركتكم نتائج أعمال البنك وبياناته المالية المدقّقة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وأهم النشاطات والإنجازات التي تحقّقت خلال العام الماضي على مختلف الأصعدة.

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2017 نمواً مرضياً وانتعاشاً في أسواق المال العالمية والإقليمية وكذلك المحلية واكبه استعادة أسعار النفط ارتفاعها نتيجةً لقرار تمديد خفض الإنتاج لغاية نهاية العام 2018، وذلك على الرغم من المخاوف بحدوث تباطؤ في النمو فضلاً عن تحديات إعادة الهيكلة في العديد من اقتصادات العالم.

إلى جانب ذلك، فقد تعرضت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لتقلبات شديدة خلال العام 2017 متأثرةً بالأوضاع الدقيقة التي تعصف بالمنطقة، كما تواصل تلك الدول إجراءاتها في تعديل سياسات الإنفاق وتنويع اقتصادها عبر تشجيع القطاعات الغير نفطية لتحقيق النمو المستدام وخلق المزيد من فرص العمل، ومع دخول العام 2018 نمضي بخطىً ملؤها الحذر والتفاؤل لتحقيق أهدافنا وكلنا ثقة في قوة ومرونة اقتصاد دولة الكويت ولا سيما القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة في ظل البيئة التشغيلية الجيدة الداعمة لذلك القطاع.

السادة المساهمين،

لقد استهل بنك وربة عام 2017 باعتماد خطة استراتيجية جديدة للفترة من عام 2017 حتى عام 2021، ملتزماً أمام عملائه ومساهميه أن يكون بنكاً متصدراً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية في دولة الكويت بالإضافة إلى خدمات رقمية متطورة للأفراد، وقد استطاع خلال عام 2017 من وضع حجر الأساس في مسيرة تلك الخطة مما ساهم إلى حد كبير في بلورة مكانته بين البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المحلي وتعزيز حصته السوقية، وها نحن بعد نهاية العام الأول من مرحلة التنفيذ بدأنا نجني ثمار الجهود المبذولة والواضحة من الإدارة التنفيذية بكافة أركانها بدعم وتوجيهات من أعضاء مجلس الإدارة، حيث حقق البنك نتائج بارزة انعكست من خلال نمو صافي أرباحه بنسبة 163% لتصل إلى 6.768 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام 2017 مقارنةً مع 2.575 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام السابق، وكذلك نمو إجمالي الإيرادات بنسبة 62% لتبلغ 61 مليون دينار كويتي مقارنةً مع 37.611 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام السابق، كما ارتفع إجمالي حجم أصول البنك ليصل إلى 1.773 مليار دينار كويتي مقارنةً مع 1.127 مليار دينار كويتي كما في نهاية 2016 بنسبة نمو بلغت 57%.

كما شهدت المحفظة التمويلية للبنك نمواً بنسبة 53% حيث سجلت 1.263 مليار دينار كويتي مقارنةً مع 828 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام 2016، فضلاً عن التطور النوعي الذي يرافق هذا النمو مما يؤكد نجاح البنك في المحافظة على جودة محفظته التمويلية ويعزز قدرته على إدارة أصوله والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة في توظيف الأموال مع المحافظة على التوازن ما بين السيولة والربحية ودرجة المخاطرة، أما على صعيد ودائع العملاء فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 35% خلال العام حيث وصلت إلى 1.009 مليار دينار كويتي مقارنة مع 750 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام السابق.

وفي الوقت ذاته، فقد حقق البنك خلال الربع الأول من عام 2017 نجاحاً مشرفاً من خلال تسويقه صكوك الشريحة الأولى من رأسمال البنك بقيمة 250 مليون دولار أمريكي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية (بازل 3)، حيث تمكن بفضل الله ثم بجهود فريق العمل من تغطية الاكتتاب بخمس أضعاف الصكوك المصدرة ومن ثم أدرجت الصكوك في سوق ناسداك دبي وفي بورصة إيرلندا، والجدير ذكره أنه تم توزيع عوائد الصكوك المصدرة على المستثمرين في الموعد المحدد لها، الأمر الذي سيساهم بلا شك في تعزيز ثقة المستثمرين في البنك على الأمدين القصير والطويل وكذلك تعزيز مكانته وسمعته في الأسواق العالمية والإقليمية.

وبالحديث عن إنجازات قطاعات الأعمال خلال العام 2017، فقد نجحت المجموعة المصرفية للاستثمار مرتكزةً على خطة البنك الاستراتيجية من تعزيز قاعدة استثماراته لا سيما العقاري منها من خلال الاستثمار في أصول عالية الجودة وقليلة المخاطر وتؤمن عوائد مجدية للمستثمرين أبرزها عمليات استحواذ على عقارات ومنشآت في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك تقوم مجموعة الخزينة ببناء محفظة صكوك صادرة عن حكومات ومؤسسات دولية تؤمن عوائد منتظمة للبنك وعملائه، كما تمضي المجموعة المصرفية للشركات في تنويع المحفظة التمويلية للبنك من خلال تمويل كافة القطاعات والمشاركة في تمويلات مشتركة تم تقديمها لبنوك وهيئات ومؤسسات محلية وعالمية، هذا وقد تمكنت المجموعة المصرفية للأفراد ولله الحمد من افتتاح فرعين جديدين في منطقتي الشهداء والمنقف وذلك ضمن خطة البنك التوسعية حيث تتواجد أفرع بنك وربة حالياً في مختلف محافظات دولة الكويت من خلال 12 فرعاً، فضلاً عن تقديم خدمات رقمية وإلكترونية متطورة للأفراد تلبي احتياجات كافة شرائح المجتمع.

إلى ذلك، فقد أكّدت وكالة Moody's العالمية للتصنيف الائتماني في أكتوبر من العام 2017 على تصنيف الودائع بالعملة المحلية والأجنبية طويلة وقصيرة الأجل للبنك عند Baa2/Prime-2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أكّدت وكالة Fitch في الوقت ذاته على تصنيف بنك وربة عند (+A) مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما رفعت تصنيف جدوى الاستمرارية Viability Rating من (+B) إلى (-BB)، الأمر الذي يعكس سلامة مؤشرات جودة الأصول والمحفظة التمويلية لدى البنك وانخفاض معدلات التمويلات المتعثرة التي تعتبر من أقل النسب في القطاع المصرفي المحلي.

وعلى صعيد الجوائز، فقد أسفرت جهود البنك عن حصده جائزة «أفضل بنك للشركات في الكويت» وكذلك جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت» من مجلة The Banker Middle East، بالإضافة إلى حصوله على جائزة «البنك الأسرع نمواً في الكويت» للسنة الثالثة على التوالي، كما حاز في شهر مارس من العام 2017 على جائزة «بنك العام – الكويت 2016» من مجلة The European، وقد جاءت تلك الجوائز لتترجم النجاحات التي تعكسها مؤشرات النمو المتزن للبنك من حيث الإيرادات وحجم الأصول والودائع وكذلك نسبة التغير في العائد على حقوق الملكية.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة الطيبة لأتقدم أصالةً عن نفسي ونيابةً عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت، كما أود الإشادة بدور الجهات الرقابية والأجهزة الحكومية ذات العلاقة على دورهم الإيجابي والفعال في مساندة البنك، والشكر موصول لعملائنا ومساهمينا الكرام على الثقة التي منحتمونا إياها.

وختاماً، نسأل الله تعالى أن يكلل مساعينا وجهودنا بالتوفيق لتحقيق تطلعات وأهداف البنك، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري لإخواني أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة على جهودهم المخلصة في خدمة البنك، وتقديراً لتلك الجهود فقد تم تخصيص مكافآت بإجمالي مبلغ 80 ألف دينار كويتي للإخوة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وكما أشكر أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين على تفانيهم في تحقيق أفضل النتائج الممكنة والوصول ببنك وربة إلى نجاحات وإنجازات جديدة بإذن الله.

والله ولي التوفيق،،،

عبدالوهاب عبدالله الحوطي

رئيس مجلس الإدارة

2017
التقرير السنوي

أعضاء مجلس الإدارة

عبدالوهاب عبدالله الحوطي

رئيس مجلس الإدارة

باسل أحمد الهارون

نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبدالعزيز الغنام

عضو مجلس الإدارة

سامي فهد الرشيد

عضو مجلس الإدارة

عبدالعزيز عبدالله الجابر

عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالرضا سليم

عضو مجلس الإدارة

محمد رياض المطوع

عضو مجلس الإدارة

مصعب عمر الفليج

عضو مجلس الإدارة

هاني عبدالعزيز حسين

عضو مجلس الإدارة

هشام عبدالرزاق الرزوقي

عضو مجلس الإدارة

2017
التقرير السنوي

أعضاء الإدارة التنفيذية

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

باسل جاسم العبيد
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

خالد حسن حافظ
رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

سيمون لاربي كليمينتس
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد

محمد عاطف الشريف
رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

هيثم عبدالعزيز التركيت
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

محمود محمد يوسف
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

عصام عبدالعزيز الشايع
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

محمد إقبال
رئيس الخزينة

ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار بالتكليف

زاهد رشيد عبد الرشيد
رئيس مجموعة العمليات بالتكليف

أمين سيرو عبدالرحمن
رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف

2017
التقرير السنوي

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ د. عيسى زكي عيسى

رئيس الهيئة

الشيخ د. محمد عود الفزيع

عضو الهيئة

الشيخ د. عصام خلف العنزي

عضو ومقرر

2017
التقرير السنوي

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدلله ربي العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

إلى مساهمي بنك وربة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقاً لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عمّا إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوي والقرارات، والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة الكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسئولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية ايرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على ما عرض علينا، واطلعنا عليه.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة على احتساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

وقد عقدت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 عدد (12) إجتماعاً بحضور جميع أعضائها.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الشيخ د. عيسى زكي عيسى	**الشيخ د. عصام خلف العنزي**	**الشيخ د. محمد عود الفزيع**
رئيس الهيئة	عضواً ومقرراً	عضو الهيئة

2017
التقرير السنوي

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

المحتويات

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

22 المقدمة

22 فلسفة إدارة المخاطر

22 إطار عمل مجموعة المخاطر

22 المجموعة المصرفية للأفراد

23 المجموعة المصرفية للشركات

24 المجموعة المصرفية للإستثمار

27 مجموعة الخزينة

28 مجموعة العمليات

28 مجموعة تكنولوجيا المعلومات

29 مجموعة التدقيق الداخلي

29 القدرة المؤسسية

29 المسئولية الإجتماعية

30 أبرز المؤشرات المالية

30 رؤية البنك المستقبلية لعام 2018

المقدمة

إن اتباع أفضل الممارسات في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر هو المحور الأساسي لمهمة بنك وربة، حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة جميع المخاطر التي تؤثر على أنشطة البنك. وتساعد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها للإشراف على المخاطر والحوكمة والتدقيق في تنفيذ تلك المسؤولية. ولقد أكد التقييم المستقل الذي قامت به كل من وكالتا موديز وفيتش للتصنيف على بنك وربة، أن قوة اطار المخاطر والنظم الداخلية لدى البنك يعد من العوامل الإيجابية.

فلسفة إدارة المخاطر

قام بنك وربة بغرس ثقافة المخاطر على مستوى البنك في إطار مساعيه لضمان الإدارة الفعالة لأكبر عدد من المخاطر في أعماله وأنشطته التشغيلية. ويهدف إطارعمل إدارة المخاطر إلى نشر الوعي بالمخاطر داخل البنك . وتعمل مجموعة إدارة المخاطر، والتي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر، باستقلال عن جميع قطاعات الأعمال كي تقوم بالإشراف على إدارة وضوابط المخاطر وعلى نظم الرقابة الداخلية على مستوى البنك وتتبع لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. وتعتبر مجموعة إدارة المخاطر بمثابة الشريك الاستراتيجي في تحقيق توازن مناسب بين المخاطر وأهداف النمو.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتنسيق والتواصل مع كل قطاع من قطاعات الأعمال خلال دورة العمل من أجل حسن إدارة الأصول والخصوم لدى البنك، ويتم تباعا إجراء الكشف عن المخاطر وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها للمحافظة على سلامة أداء البنك و مركزه المالي من أجل زيادة قدراته على تحقيق أهداف الأعمال ضمن مستويات مقبولة من المخاطر وحدود تحمل المخاطر المعتمدة.

إطار عمل مجموعة المخاطر

وضع بنك وربة إطار عمل شامل لإدارة جميع المخاطر المادية التي حددتها معايير بازل مثل مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات.ويبدي البنك التزامه بجميع التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر التي يصدرها بنك الكويت المركزي .هذا وقد وضعت مجموعة إدارة المخاطر ضوابط فعالة لإدارة المخاطر من أجل خلق حلقة وصل فعالة بين درجات تقبل المخاطر والمستهدف من العائدات طبقا لأطر الضوابط التنظيمية التي يخضع لها البنك ومعدل كفاية رأس المال، وتعد مجموعة إدارة المخاطر مسؤولة كذلك عن تحديد نزعة المخاطر على مستوى البنك والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تتبع مجموعة إدارة المخاطر نهجا استباقيا في إدارة المخاطر يمكنها من تحليل بيئة الإقتصاد الكلي والكشف المبكر عن المخاطر الناشئة وإجراء اختبارات الضغط للمخاطر ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. وتقدم مجموعة إدارة المخاطر التوجيه لأعمال البنك وتحقق التوازن بينها وتقدم المشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له حول وضع البنك وأدائه ضمن معايير المخاطر المعتمدة أو التوصية لهم بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى البنك نظرا للمخاطر المتغيرة التي ينطوي عليها الاقتصاد الكلي و/أو مخاطر الأعمال والمخاطر الجيوسياسية.

المجموعة المصرفية للأفراد

تمكنت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2017 من تحقيق نمواً كبيراً، فبالإضافة إلى نمو الميزانية العمومية، قدمت المجموعة عدداً كبيراً من الخدمات الجديدة إلى القنوات المصرفية عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة التي حظيت باستقبال طيب في السوق. وقد أدى هذا النمو، على كافة الأصعدة، إلى حدوث نمو كبير في إيرادات المجموعة.

وصلت شبكة الفروع بالبنك إلى 12 فرعاً مع خطة لزيادة التوسع في العام المقبل. وقد شهد العام تطبيق مبدأ الترشيد وخفض التكاليف وقمنا بنقل فرع واحد، وهو فرع حولي، إلى موقع أكثر حيوية. ومع رفع بلدية الكويت للقيود المفروضة بتواجد ثلاثة بنوك فقط في كل منطقة سكنية، فإننا نأمل أن تخف التحديات بشأن التوسع في شبكة الفروع إلى حد ما مما يسهل عملية التوسع التي نمضي فيها. فضلاً عن ذلك، فإن تقديم الحل المصرفي المبتكر من بنك وربة عبر الإنترنت وهو «بنك اكسبريس» سوف يجعل الكثير من المعاملات التقليدية للفروع متاحة أمام عملائنا على مدار 24 ساعة يومياً. هذا الحل يمثل مزيج من الخدمة الذاتية للودائع والسحوبات والمعاملات المصحوبة بمساعدة الكترونية مثل فتح الحسابات، وإصدار البطاقات، وطلبات التمويل الخ حيث يتم مساعدة العميل من خلال وصلة فيديو تصل العميل بمركز الاتصال يتواجد به موظفينا لمساعدة العملاء مدار الساعة 7/24.

لدى البنك حالياً 36 جهاز صراف آلي متوفرة ضمن الفروع وفي مواقع خارجية. وقد توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي الخارجية مع التركيز على المواقع التي تشهد كثافة كبيرة من الجمهور والمتعاملين. وهذه الشبكة، بالرغم من تدني الرسوم الخاصة بالصراف

الآلي في دولة الكويت، تدر عائدات إيجابية للمجموعة. ومع اقتراب نهاية عام 2017، استبدلنا أجهزة الصراف الآلي بأحدث الأجهزة، وقد أدى هذا ليس فقط إلى تخفيض التكاليف ، ولكن أيضاً توفير أجهزة صراف آلية آمنة مزودة بأحدث التكنولوجيا.

وقد نمت أصول المجموعة بقوة خلال عام 2017 حيث حققت جميع القنوات نتائج باهرة. إن شبكة الفروع بالرغم من صغر حجمها، إلا أنها تعوض ذلك من خلال برامج الاتصال المكثفة التي تستهدف المجتمع المحلي. وقد نما فريق المبيعات المباشرة خلال العام ويحقق إنتاجية من المبيعات ضمن أعلى المعدلات السائدة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوبنا المبتكر في تمويل السيارات يدعم تواجدنا الفعلي لدى 18 وكيل من وكلاء السيارات وقد مكنا ذلك من تحقيق مكانة رائدة في سوق تمويل السيارات.

تمثل عملية جمع الودائع مجالا آخر من المجالات التي حظيت بتركيز المجموعة المصرفية للأفراد حيث حققنا في ذلك تقدما كبيراً. وقد نمت قاعدة الودائع بأكثر من 150% سنوياً وتمثل ودائع العملاء الأفراد حصة كبيرة من هذا النمو. وواصل حساب التوفير «السنبلة» الذي تم إطلاقه في عام 2016 الازدهار وجذب عملاء جدد. وللبناء على هذا النجاح، تم إطلاق منتج جديد للودائع الثابتة وهو «وديعة السنبلة» في سبتمبر 2017 وقوبل هذا المنتج أيضاً بصورة طيبة في السوق وساهم في جذب أموال جديدة إلى البنك.

واصلت أعمال البطاقات النمو حيث قدمنا خلال العام بطاقات ائتمان من فيزا سيجنتشير وماستركارد وورلد للقطاعات والعملاء من ذوي الملاءة المالية حيث يحصلون من خلال هذه البطاقات على مجموعة واسعة من المزايا ، فضلاً عن ذلك قمنا بتعزيز الإجراءات لتأمين عملائنا عند التسوق عبر الإنترنت من خلال إدخال برنامج 3D secure ، كما أطلقنا بنجاح بطاقة السحب الآلي الجديدة وبطاقة الإيداع النقدي للعملاء من غير الأفراد.

واستمراراً لاستراتيجيتنا في تقديم الخدمات من أي مكان وفي أي وقت، قمنا بتحديث المهام والعمليات التي تتم على تطبيقاتنا المصرفية عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة حيث يمكن للعملاء الآن تنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات دون زيارة الفروع. وهذا التوجه عزز من مستويات الخدمة وخفض التكاليف وسمح لشبكة الفروع من التركيز على المبيعات والخدمة بشكل متزايد. وتستخدم المجموعة وسائل التواصل الاجتماعي بصورة مكثفة وفعالة ليس فقط للإعلان عن المنتجات والخدمات ولكن أيضا لتلقي ملاحظات العملاء.

تقوم أطراف أخرى مستقلة باستمرار بمراقبة مستويات جودة الخدمة وواصلنا تقديم أعلى مستويات الخدمة في السوق. إن إدخال اختبارات المعرفة بالمنتجات بصورة منتظمة لموظفي المجموعة قد ساعدنا على تقديم خدمة رائدة موحدة وسلسة عبر كافة القنوات وكذلك مكنا من تحديد الاحتياجات التدريبية.

المجموعة المصرفية للشركات

تقدم المجموعة المصرفية للشركات في بنك وربة خدمات تمويلية وائتمانية متنوعة لعملائها في السوق المحلي حيث تتخصص المجموعة بتقديم خدماتها لشريحة العملاء من الشركات والمؤسسات التجارية والأفراد ذوي الملاءة المالية المناسبة. ولقد تم رسم استراتيجية الخمس سنوات المطبقة حالياً من اجل بناء وتعزيز وتطوير العلاقات مع عملائنا الحاليين، وكذلك جذب عملاء جدد.

هذا وقد نجحت المجموعة المصرفية للشركات خلال عام 2017 في انجاز الاستراتيجية المرسومة لها وتحقيق نمواً ملحوظاً في محفظتها التمويلية ولقد تم لها ذلك من خلال استهداف قطاعات حيوية ومتنوعة في السوق المحلي وتلبية احتياجاتها من التسهيلات النقدية وغير النقدية مع المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، وقد كان لذلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على النتائج السنوية للبنك.

وعلى الرغم من حداثة بنك وربة والتفاوت بالحجم نسبيا بالمقارنة مع البنوك المنافسة، إلا أن المجموعة المصرفية للشركات في بنك وربة استطاعت خلال فترة قصيرة أن تدخل كمنافس قوي في الأسواق المتخصصة والمشاركة في عدد من الصفقات المتميزة مع بنوك محلية رائدة.

كما واصلت المجموعة تقديم منتجات وخدمات تمويلية متطورة لعملائها من خلال فريق متخصص من الكوادر الوطنية والأجنبية يتمتع بالخبرة والأداء المتميزين ويعمل على تلبية كافة متطلبات واحتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات المصرفية، ويهدف هذا الفريق إلى خدمة العملاء على أساس متكامل أو ما يطلق عليه 360 درجة، بمعنى أننا نضع العميل في بؤرة الاهتمام والرعاية من جميع الجوانب المصرفية وتقديم مجموعة شاملة من المنتجات التمويلية والمصرفية للشركات والمؤسسات والأفراد، هذا بالإضافة إلى تطبيق منهج التسويق الشامل والمتكامل بعرض المنتجات والخدمات الاستثمارية والخدمات المصرفية.

كما تجدر الاشارة الى ان المجموعة المصرفية للشركات تهدف إلى تمكين عملائها من النمو وتوسيع نطاق أعمالهم، حيث نذهب إلى

ما هو أبعد من مجرد إقامة علاقة عمل معهم، وذلك بدعم كل ما يساعد في هذا النمو المشترك، وتقديم الأفكار والأدوات التي تساعد كل الأطراف على النجاح والمضي نحو المستقبل بثبات وثقة. ونتيجة لذلك، تتعمق العلاقة مع العملاء وتتم المحافظة على النمو المستمر والمستدام لمحفظة التمويل.

أما على صعيد تطوير الخدمات، فقد قامت المجموعة، بتوفيق من الله خلال العام 2017، بتقديم عدد من الخدمات والمنتجات الجديدة ومن ذلك ادخال منتج لتمويل الاحتياجات النقدية التشغيلية مصمم لتلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، كما تم البدء بتقديم التسهيلات التجارية للتمويل السكني وكذلك تم تطوير الحلول التمويلية لمنافذ البيع وموردیهم. كما قامت المجموعة بتطوير عمليات التمويل التجاري عبر الإنترنت لإضفاء المزيد من السهولة وتوفير الوقت والجهد في معالجة طلبات العملاء.

المجموعة المصرفية للاستثمار

تستثمر المجموعة على الصعيد العالمي في فئات متعددة من الأصول ضمن مجموعة متنوعة من القطاعات. تم توجيه الأنشطة الاستثمارية للبنك لتعزيز جودة الأصول مع الحفاظ على عوائد مجزية معدلة بالمخاطر من محفظته الاستثمارية ومن خلال الخدمات المقدمة لزيادة الأرباح والرسوم والعمولات. شهدت المجموعة المصرفية للاستثمار في عام 2017، نمواً جوهرياً وإنجازات هامة في كافة أنشطتها في التمويل المهيكل، والتمويل المشترك، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، والصناديق، والعقارات الدولية. وقد واصلت الأنشطة الاستثمارية النمو بالرغم من ظروف السوق شديدة الصعوبة والتقلبات السائدة في السنوات الأخيرة، وهذا يسلط الضوء على تنوع أعمال المجموعة ويدل على قدرتها على التكيف والنمو حتى في ظل الظروف المتغيرة.

إن أنشطة المجموعة الخاصة بأسواق الدين قد ركزت على احتياجات العملاء من المؤسسات لتوفير التمويل الرأسمالي من خلال إصدار الصكوك والدخول في معاملات دولية وهيكلية متميزة. تقدم المجموعة، في إطار مساعيها لتحقيق طموحاتها، حلول مالية مبتكرة، وتسعى إلى أن يصبح بنك وربة هو البنك المفضل لجهات الإصدار المحلية والإقليمية لتلبية احتياجات العملاء من الاكتتابات في أسواق الدين المحلي والدولي.

إن هيكل المجموعة وخبرة العاملين بها رسخت مكانة بنك وربة كلاعب رئيسي في أسواق الدين وجعلت البنك الخيار الأفضل للاكتتاب في الديون المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع التميز في العديد من الأسواق الجغرافية وتنفيذ صفقات بعملات مختلفة.

لعبت المجموعة في عام 2017، دوراً جوهرياً لترتيب إصدار أول صكوك لبنك وربة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 250 مليون دولار أمريكي. وقد عززت هذه الصكوك القاعدة الرأسمالية للبنك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال بازل III ، هذا وقد حازت هذه الصكوك على اهتمام واسع من المستثمرين حيث تم تغطية الاكتتاب بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي من مستثمرين محليين ودوليين من منطقة الشرق الأوسط وأسيا و أوربا ونجحت عملية إصدار الصكوك نجاحاً كبيرا ومنقطع النظير حيث بلغت تغطية الاكتتاب 5.3 مرة أكثر من المبلغ المطلوب.

أيضاً، بذلت المجموعة في عام 2017، جهوداً متضافرة لترتيب صفقات متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي، ونجحت في تأمين عدة أدوار كمدير ووكيل إصدار رئيسي ومفوض من أبرزها ما يلي:

- المشاركة في تمويل مشترك لصالح بنك زراعات الاشتراكي التركي بقيمة 236 مليون دولار أمريكي حيث قام البنك بدور مدير ووكيل الإصدار الرئيسي.
- تسهيلات مشتركة ومهيكلة بقيمة 65 مليون دولار أمريكي مضمونة بالأرصدة المدينة لبطاقات الائتمان لشركة ديفاكتو بيراكند تيكاريت، تركيا، حيث قام بنك وربة بدور وكيل الاستثمار في هذه الصفقة مزدوجة العملات وقد تم تغطية الاكتتاب فيها 1.5 مرة من خلال مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في الشرق الأوسط وتركيا.
- شارك بنك وربة في صفقة تمويل مشترك لصالح شركة إن إم سي هيلث كير ليمتد وقد بلغ إجمالي حجم الصفقة 329.5 مليون دولار أمريكي بعد أن تم تغطية الاكتتاب بمقدار 1.65 مرة بمشاركة 3 مصارف إقليمية و 19 مؤسسة تمويل دولية.
- المشاركة في صفقة تمويل مرابحة بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لصالح شركة آلافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، وهي شركة كويتية رائدة ومتخصصة في تأجير الطائرات ومدرجة في بورصة الكويت؛ وقد قام بنك وربة في هذه الصفقة بدور مدير ووكيل إصدار رئيسي مفوض.

- المشاركة في تنسيق إصدار صكوك بلغت قيمتها 400 مليون دولار أمريكي لشركة التطوير العقاري مراس القابضة حيث قام البنك بدور مدير ووكيل إصدار رئيسي مشارك.

- تم إدراج الإصدار الخاص ببنك التنمية الإسلامي بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي في بورصة لندن وناسداك دبي وبورصة ماليزيا، حيث عمل بنك وربة كمدير ووكيل اكتتاب مشترك في هذا الإصدار.

- إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لصالح شركة كهرباء مزون ش.م.ع.م سلطنة عمان، حيث كان الطلب عليها من المستثمرين كبيراً للغاية، وقد بلغت الطلبات النهائية المسجلة على الاكتتاب 5 مليار دولار أمريكي من 300 طلب، وهو ما يمثل أكثر من 10 أضعاف مبلغ الاكتتاب، وأُدرجت هذه الصكوك في بورصة إيرلندا وقام بنك وربة في هذا الإصدار بدور مدير إصدار مشارك.

- المشاركة في ترتيب إصدار صكوك لصالح شركة الامارات ريت، بقيمة 400 مليون دولار أمريكي. وقد تم تغطية الاكتتاب بزيادة 2.5 مرة ووصل سجل الطلبات 1.1 مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا الإصدار المتميّز دخول أول صندوق ائتمان للاستثمار العقاري من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى سوق الصكوك العالمي والحصول على تصنيف ائتماني. وتمثل هذه الصكوك أقل هامش ائتماني صادر عن المنشئات العقارية في دبي التي تحمل تصنيف مماثل.

- تعيين بنك وربة كمتداول على برنامج إصدار شهادات صكوك المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في نوفمبر 2017 مع عدة بنوك إقليمية ودولية أخرى.

بعض الصفقات البارزة الأخرى

- قام بنك وربة بالتعاون مع بنك بوبيان بترتيب تسهيلات مشتركة بقيمة 145 مليون دولار أمريكي لشركة الاتحاد للطيران تتألف من شريحة أولى مرابحة سلع إسلامية على فترة 5 سنوات. وتعد شركة الاتحاد للطيران، الناقل الرسمي لإمارة أبو ظبي، وثاني أكبر شركات الطيران في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- قام بنك وربة بالاشتراك مع بيت التمويل الكويتي و سيتي بنك و بنك أبوظبي الوطني و بانكا أي. إم. أي. بترتيب تسهيلات شريحة ثنائية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي لصالح شركة الاتصالات المتحدة المحدودة و تتكون هذه التسهيلات من تمويل مرابحة مشترك ومضمون لمدة خمس سنوات.

- شارك بنك وربة في تسهيلات مشتركة لفترة سبع سنوات مع نورديوتش لاندسبنك و كريديت أجريكول و كوربورات أند بانفستمنت بانكس و بي إن بي باريبا لإعادة تمويل المطلوبات المستحقة على كارغولوكس الخاصة بطائرتي شحن. وتشكل هذه الصفة أول تمويل إسلامي تقوم به حكومة لكسمبرغ أو أي من مؤسساتها الحكومية، ومن المتوقع أن تمهد الطريق لنمو محتمل للتمويل الإسلامي في لوكسمبورغ. إن كارغولوكس التي أنشئت في عام 1970، هي شركة طيران عالمية رائدة متخصصة في نقل جميع أنواع البضائع، ولديها أسطول كبير من طائرات الشحن الحديثة يبلغ 26 طائرة بوينغ 747-8 و 747-400 وتغطي شبكتها أكثر من 90 وجهة حول العالم.

- قام بنك وربة بدور مدير إصدار مفوض في تمويل مشترك لبنك أبو ظبي الإسلامي بتكليف من شركة دبي لصناعات الطيران للحصول على طائرتين جديدتين طراز 737-800 يتم تأجيرهما لشركة مصر للطيران لمدة 12 عاما. وبلغت قيمة الصفقة الاجمالي 75.6 مليون دولار أمريكي. تأسست شركة دبي لصناعات الطيران في عام 2006 وهي إحدى أكبر الشركات المؤجرة للطائرات في العالم و لديها أسطول كبير يبلغ 392 طائرة بقيمة تتجاوز 5 مليار دولار أمريكي.

- استحوذ بنك وربة على محفظة تمويل استهلاكي بقيمة 31 مليون دينار كويتي من شركة الملا العالمية للتمويل ضمن الجولة الأخيرة من معاملات التوريق، وجدير بالذكر أن شركة الملا العالمية للتمويل هي إحدى الشركات الرائدة في مجال التمويل الاستهلاكي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت.

الاستثمارات العقارية

- استحوذ بنك وربة على مبنى سكني وإداري مصنف ضمن الفئة (أ) ومؤجر إلى «آرو للإلكترونيات» بموجب عقد تأجير لمدة 15 عاماً في مدينة دنفر بولاية كولورادو وهذه المنشأة تواجه المقر العالمي لشركة آرو للإلكترونيات وحصل هذا الاستثمار تصنيف BBB- من وكالة استاندر اند بورز .

- استحوذ البنك في عام 2017 على منشأة حديثة مخصصة لتوريد وتصدير السيارات بسعة تزيد عن 15,550 سيارة وبمساحة 86.68 ايكر (35.08 هكتار) تشمل مخزن بمساحة 63,515 قدم مربع (5,901 متر مربع) مؤجر لشركة كيا موتورز – المملكة المتحدة لمدة 20 سنة بناء على شروط عقد الإجارة دون اقتطاع أي مصاريف أو ضرائب أو تأمين .... الخ NNN، هذا ومن الجدير بالذكر أن شركة كيا موتورز بالمملكة المتحدة حاصلة على تصنيف 5A1 من وكالة دن اند براد ستريت (Dun and Bradstreet) وبهذا فإن مخاطر تعثر الأعمال منخفضة للغاية.

- استحواذ بنك وربة بنجاح على المقر الرئيسي لمانبور جروب «ManpowerGroup» وهو عبارة عن مبنى إداري، من الفئة (أ) في مقاطعة ميلواكي– ويسكنسون بالولايات المتحدة الأمريكية ومؤجر وفقاً لعقد إجارة دون اقتطاع أي مصاريف أو ضرائب أو تأمين .... الخ NNN حتى أغسطس 2031 لشركة مانبور جروب.

- استحوذ البنك على منشأة «اولتيريس» وهي منشأة عائلية من الفئة (أ) في منطقة بنيان غروف بموقع متميز في ولاية فيرجينيا الأمريكية، وهي عبارة عن شقق ساحلية فاخرة تم الاستحواذ عليها في 1 أغسطس 2017 من خلال ترتيب مشروع مشترك مع كرواتن انفستمنت وهي شركة تطوير وتشغيل عقاري محلية تتمتع بعلاقة استراتيجية مع فرانكلين جونسون جروب الشركة ذات الخبرة الكبيرة في الإدارة المحلية.

- استحوذ البنك على منشأة سكنية فاخرة فئة (أ) مخصصة للعائلات تسمى سويت 2801 (2801 Suite) وتقع في موقع متميز في ايلس (Eulless) على بعد 25 دقيقة بالسيارة من مدينة دالاس وقد تم حيازة العقار في 31 يوليو 2017 بالاشتراك مع كورتلاند بارتنرز

صكوك بنك وربة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال

إن بناء قاعدة رأسمالية قوية يمثل الركيزة الأساسية لاستراتيجية بنك وربة حتى 2021 ، حيث يعتبر تعزيز قاعدة رأس المال أمراً حاسما للبنك للحفاظ على مسار النمو واقتناص حصة سوقية ملائمة. ولهذه الأسباب، قرر مجلس وإدارة بنك وربة الاستفادة من سوق الدين الدولي وإصدار أول صكوك للبنك ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.

أصدر بنك وربة في 14 مارس 2017 أول صكوكً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لتعزيز الشريحة الأولى من رأس المال، وفقاً لصيغة المضاربة وبما يتوافق مع اتفاقية بازل III ، وقد حقق هذا الإصدار نجاحاً كبيراً حيث بلغت قيمة سجل الطلبات 1.3 مليار دولار أمريكي بما يمثل أكثر من 5.3 أضعاف المبلغ المستهدف لتغطية الاكتتاب وأدى هذا الاصدار إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى 26.31%. وتعتبر هذه الصكوك الأولى من نوعها في 2017 حيث أنها الصكوك الوحيدة الصادرة عن بنك كويتي. وتعبر هذه الصفقة عن ثقة المستثمرين في بنك وربة بصفة خاصة والقطاع المصرفي الكويتي بصفة عامة.

معلومات عامة عن المعاملة

المصدر	شركة وربة الشريحة الأولى من رأس المال المحدودة (شركة معفاة)
المدين	بنك وربة ش.م.ك.ع
العملة /الشكل	دولار أمريكي/ معدل ثابت
الحالة	شهادات بنك وربة المضمونة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال
تصنيف المدين	موديز Baa2 / فيتش A+
تصنيف الإصدار	غير مصنف
المبلغ	250 مليون دولار أمريكي
تاريخ التسعير	7 مارس 2017
تاريخ استدعاء المصدر	14 مارس 2022
معدل الربح	6.500% سنوياً
السعر/هامش الربح المبدئي	100.00 / MS + 437.4 bps
الإدراج	بورصة إيرلندا وناسداك دبي
القانون المطبق	القانون الإنجليزي

إصدار أول صكوك لتعزيز رأس المال

أصدر بنك وربة أول صكوك له بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الأولى لقاعدة رأس المال وتعتبر شهادات الإصدار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات بازل III هي الإصدار الوحيد لبنك كويتي في عام 2017 وتمثل أول صفقة لدخول البنك إلى أسواق الدين العالمية.

تنظيم حملة ترويجية دولية واسعة النطاق

استمرت الحملات الترويجية الواسعة من خلال الاجتماعات الخاصة والعروض والمحادثات لأكثر من ستة أيام، وقام وفد البنك بإجراء مناقشات مكثفة مع أكثر من 50 مستثمرا في المراكز المالية العالمية، منها سنغافورة وهونغ كونغ ودبي ولندن.

جذب الصفقة لاهتمام المستثمرين المحليين والدوليين في قطاعات متنوعة، وتحقيق انتشاراً طيباً لعملية توزيع الصكوك المصدرة على خلفية الشعور الإيجابي لدى المستثمرين المحتملين نتيجة الحملة الترويجية المكثفة، أعلن بنك وربة عن عملية التسعير الأولية التي دارت حول «حدود أقل من 7% وأعلى من 6%» لبيع شهادات صكوك دائمة غير قابلة للاستدعاء لمدة 5 سنوات بقيمة 250 مليون دولار أمريكي ضمن الفئة الأولى لرأس المال PerpNC5 AT1، وفتح الباب أمام طلبات الشراء في الصباح بتوقيت إمارة دبي، وجذبت الصكوك منذ البداية، عدداً كبيراً من أوامر الشراء من المستثمرين وعليه قام البنك بتعديل تعليماته مرتين خلال ساعات الاكتتاب الذي بلغ 1.3 مليار دولار أمريكي بحلول الساعة الواحدة مساء بتوقيت لندن في نفس اليوم قبل الإغلاق النهائي والتسعير عند 6.500%.

وصل الطلب على الصكوك 1.29 مليار دولار أمريكي من 96 مستثمر، حيث تجاوزت نسبة تغطية الاكتتاب 5.3 مرة حجم الصكوك المصدرة، وحازت الصفقة على اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين من قطاعات متنوعة، وتوزعت بصورة جيدة بنسبة 18% لمنطقة آسيا، و 5% لدولة الكويت، و 38% لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و 41% لمنطقة الشرق الأوسط، و 41% لأوروبا، و 1 % للولايات المتحدة الأمريكية. وحظي الإصدار أيضا باهتمام مجموعة واسعة من كبار المستثمرين تضم مديري الصناديق وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الخاصة وإدارات الخزينة بالمصارف والمؤسسات شبه الحكومية.

إن نجاح هذه الصفقة بمثابة شهادة على ثقة السوق المحلي والإقليمي والعالمي في بنك وربة وجدارته الائتمانية.

مجموعة الخزينة

لقد كان عام 2017 مثمراً بالنسبة لمجموعة الخزينة بالبنك بالرغم من الظروف الخارجية الصعبة الناجمة عن تغير السياسة النقدية للبنوك المركزية لمجموعة العشر الصناعية الكبرى، وارتفاع سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي ومعدل الفائدة الفيدرالي بالولايات المتحدة، والمفاوضات المتقلبة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذا التطورات الجيوسياسية العالمية. لعبت مجموعة الخزينة دورا بارزاً في نجاح البنك في سوق الصكوك بإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي في شهر مارس من عام 2017. وقد سجلت معاملات الصرف الأجنبي رقما قياسيا مما سمح للبنك بتسجيل أعلى أرباح يحققها على الإطلاق من العملات الأجنبية في حين ارتفعت الودائع بنسبة 35%. وقد ساهمت الإدارة النشطة لمحفظة التمويل في أن تظل تكلفة التمويل بالبنك أقل بكثير من المستويات الواردة في الميزانية التقديرية، و ارتفع إجمالي الصفقات التي قامت بها مجموعة الخزينة بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة مع عام 2016.

يتمثل جوهر أنشطة الخزينة في إدارة السيولة بالبنك ومخاطر السوق لضمان مزاولة البنك للأعمال على النحو الأمثل وضمن الحدود الرقابية. وشهد النصف الأخير من عام 2017 اضطلاع المجموعة بمهمة ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار صافي التمويل المستقر والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2018.

قامت مجموعة الخزينة، تماشيا مع استراتيجية البنك، بعملية موسعة لرفع قدراتها من خلال إدخال منتجات جديدة وهذه المنتجات إما أنها قد بدأت بالفعل أو في مرحلة متقدمة وعلى وشك التشغيل. وقد شملت هذه المنتجات منتج «عقود العملات الأجنبية الآجلة بموجب الوعد» لتمكين عملاء البنك من تغطية التزاماتهم المستقبلية المتعلقة بالعملات الأجنبية، وتجنب آثار تقلب الأسواق على تدفقاتهم النقدية والإيرادات، ومقايضات معدلات الربح للتحوط من مخاطر السوق والمرابحات المضمونة لتعزيز السيولة. ويهدف البنك من خلال هذه المنتجات الجديدة إلى دعم قدرته على تقديم حلول متميزة لعملائه دعماً لاحتياجات أعمالهم.

قامت مجموعة الخزينة أيضا خلال العام بزيارات ناجحة إلى البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. حيث التقينا بزملائنا في إدارات الخزينة، وعززنا العلاقات معهم واستكشفنا المزيد من فرص الأعمال. تسعى مجموعة الخزينة في بنك وربة نحو الحفاظ على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والخدمة، ويعمل بها فريق محترف من المتداولين الذين يشاركون باستمرار في السوق العالمي. إن مجموعة الخزينة في وضع مميز يمكنها من الاستفادة المثلى من جميع الفرص في 2018 ونحن نتطلع إلى عام جديد لتحقيق المزيد من النجاح.

مجموعة العمليات

قدمت مجموعة العمليات في عام 2017 الدعم الكامل لجميع مجموعات النشاط بالبنك لتحقيق أهدافها وفقاً لاستراتيجية البنك بما في ذلك الدعم اليومي بهدف تطوير وتنفيذ منتجات جديدة متنوعة للمجموعات المصرفية للأفراد والشركات والخزينة و الاستثمار ومن ذلك منتج المدفوعات المخصومة للموردين مقابل معاملات تمويل السيارات للأفراد، ومنتج مخزون السيارات الخاص بالعملاء الأفراد، وبطاقة فيزا سيغنتشر، وإعداد نظام الفروع المصرفية الإلكترونية (VBM) لإصدار البطاقات بشكل فوري ، وبطاقات الإيداع، ومنتج تورق لتمويل رأس المال العامل لقطاع الشركات، وخطابات الضمان والاعتمادات الاحتياطية وخطابات الضمان القابلة للتحويل، وخطابات الضمان المقابلة بالعملات الأجنبية ومنتج العملات الأجنبية الآجلة، ومنتج المرابحات المضمونة للخزينة والكثير من المنتجات الأخرى.

وقد أدى التركيز على تحسين العمليات إلى تعزيز القدرات التشغيلية بصورة فعالة لمعالجة الزيادة الكبيرة في حجم العمليات مع زيادة طفيفة في الموارد المستخدمة ونتج عن ذلك انخفاض تكلفة المعالجة لكل معاملة بعد تبني هذا الاتجاه منذ العام السابق. وقد كان للتحسن في عملية تحويل الرواتب أثر كبير على مستوى خدمة العملاء حيث زادت ثقة العملاء في بنك وربة وتم جذب الكثير من العملاء الجدد. هذا، ومن الجدير بالذكر أن عمليات التحويل الآلية الآمنة بالعملات الأجنبية (المدفوعات) وتنفيذها بدقة قد جذبت شركات الصرافة المحلية / الدولية مما أدى إلى تحقيق ربحية للبنك.

واصلت المجموعة جهودها بثبات وتجاوزت مستويات الخدمة المتفق عليها مع جميع إدارات الأعمال من حيث حجم ووقت المعالجة. ويتم قياس أداء المجموعة وفقاً لاتفاقيات مستوى الخدمة المتفق عليها كل ثلاثة أشهر.

استمرت المجموعة في التركيز على تنمية قدرات الموظفين من خلال توفير برامج تدريبية مكثفة وموسعة وتطبيق مبدأ التناوب الوظيفي بما يعزز التعلم والمعرفة ويبني موارد بشرية ذات مهارات متعددة تعمل على أداء الأنشطة التشغيلية دون توقف مع توفر البدائل.

وقد وضعت مجموعة العمليات لعام 2018 هدفاً أساسياً لتحقيق التميز التشغيلي من خلال وضع أهداف تنفيذية ذكية متنوعة على مدار العام.

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

شكّل عام 2017، منصة محورية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك وربة لارساء بنود خطة مدروسة، فعّالة وطويلة الأمد التزاما باستراتيجية البنك الطموحة، مسخّرة في سبيل ذلك الموارد والجهود المطلوبة لتحديد الفرص الرقمية وأيضا اتخاذ خطوات واضحة باتجاه تبني هذه الفرص لزيادة الميزة التنافسية للبنك.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق انجازات في عام 2017 أسفرت عن تطوير البنية الرقمية للبنك لتلبي بذلك احتياجات البنك المتنامية الى التكنولوجيا المتطورة. يذكر من هذه الانجازات:

- تطوير الاستراتيجية مع التركيز الشديد على التحول الرقمي والابتكار.
- تقديم الدعم والبنية التحتية للتطبيقات التكنولوجية الجديدة والمستحدثة.
- اعتماد منهجية سلسلة وديناميكية في تطوير آلية تقديم المنتجات / المشروعات.
- خلق قدرات مميزة تأخذ بالاعتبار احتياجات العمل والاتجاهات العصرية السائدة التي تركز على تقديم الخدمات الرقمية للعملاء.

هذا وقد نجحت المجموعة في تقديم مشاريع نوعية وعروض استراتيجية لخطة البنك لعام 2017، والتي عززت تواصل البنك مع العملاء عبر القنوات الرقمية والتقليدية، مانحة العملاء خدمات جديدة ومتبكرة. وقد عملت المجموعة بمثابرة، على مدار العام، لغرس ثقافة تشجّع الابتكار وفق رؤية تهدف الى تقديم تجارب مثمرة للعملاء والادارات الداخلية في البنك على السواء؛ الامر الذي يضمن التميز لبنك وربة وسط بيئة مصرفية مليئة بالتحديات والمنافسة الشديدة.

وخلال العام الماضي، أولت مجموعة التكنولوجيا في بنك وربة اهتماماً كبيراً لتطوير العمليات الرئيسية لصقل وزيادة كفاءة تنفيذ المشروعات، وإثراء تجربة العملاء وضمان جودة الخدمة. فضلاً عن ذلك، تبقى المجموعة ملتزمة بتقديم خدمات رقمية رفيعة المستوى وذلك باستخدام تقنيات مبتكرة في تأسيس بنية تحتية متطورة وموثوقة تتمتع بالمرونة وتؤمن الدعم اللازم لقطاع الأعمال. هذا، وتبذل المجموعة جهوداً مستمرة لتطوير حوكمة وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والالتزام ضمن بيئة دائمة التغير. ومنهج التطوير هذا قد شكّل محركا أساسيا في دفع بنك وربة نحو مسايرة الجيل القادم من تكنولوجيا المعلومات المرتكزة على الاهتمام والتركيز على العملاء وتقديم خدمات رقمية آمنة، فعّالة ومتكاملة .

مجموعة التدقيق الداخلي

هدف مجموعة التدقيق الداخلي هو تقديم توصيات موضوعية بصورة مستقلة وخدمات استشارية صممت من أجل إضافة قيمة جديدة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك البنك على تحقيق أهدافه عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

ويشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى ملائمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي والأسلوب المتبع لإنجاز المسؤوليات الموكلة. ويمثل ذلك من اوجه عديدة تحليل لمخاطر نظام الرقابة الداخلي الخاص بالبنك. يعتبر كل نشاط ووحدة في البنك ضمن نطاق مهام التدقيق الداخلي.

القدرة المؤسسية

يحرص بنك وربة دائماً على المساهمة الفعالة في خطط التنمية المستقبلية لدولة الكويت من خلال استقطابه للكفاءات والخبرات المصرفية الرائدة، وذلك تماشياً مع إيمانه الراسخ بجدوى الاستثمار بالموارد البشرية، نظراً لأهمية العنصر البشري في تحقيق النجاحات والإنجازات. وهذه الموارد البشرية من شأنها الابتكار والإبداع والتفوق، وترك بصمة أداء واضحة في خدمات قطاع المصارف الإسلامية، بعد أن وفر البنك لها كل سبل التدريب والتأهيل النظري والعملي على أنظمته المتطورة، وفي شتى مجالاتها وتخصصاتها. هذا ويوجد لدى البنك خطة إحلال وبرنامج للقيادة التنفيذية وهذا من شأنه أن يلبي الحاجة إلى التطوير الدائم للقيادة على مستوى الإدارة التنفيذية والإدارة الوسطى. وفي سبيل تطوير الكوادر الكويتية من حديثي التخرج، تبنى البنك استراتيجية متطورة لجذب المواهب من المواطنين لتأهيلهم للعمل في القطاع المصرفي مما يدعم خطة البنك التوسعية، وقد قام البنك في هذه السنة بإعادة تنظيم وهيكلة الإطار العام للأداء بغرض دفع أداء العاملين إلى مستويات وآفاق جديدة وهذا بدوره أحدث تغييرات كبيرة في سلة الحوافز والمكافآت قصيرة وطويلة الأجل وهيكل الدرجات الوظيفية وسلم الرواتب. وقد تخطى البنك هذه السنة نسبة التوطين المقررة لتصبح 67.621%.

المسئولية الإجتماعية

وفي إطار برنامجه للمسؤولية الاجتماعية الذي يحرص من خلاله على دعم كافة مرافق المجتمع الكويتي لاسيما في اطار قطاع الصحة و قطاع التعليم، قام بنك وربة خلال عام 2017 برعاية وعقد عدد من الفعاليات الاجتماعية التي من شأنها دعم المجتمع الكويتي ونشر التوعية في ربوعه وبين كافة شرائحه على أصعدة مختلفة تتضمن الصحة، والثقافة والتعليم وغيرها. وبناء عليه، قام البنك برعاية حفل تكريم الطلبة المتفوقين من طلبة كلية الطب في جامعة الكويت ، وكما شارك في مؤتمر جمعية الجراحين الكويتية في نسخته الأولى كما كانت له لقاءات مباشرة مع العملاء في عدد من الفعاليات حرص خلالها موظفو البنك على تقديم كافة المعلومات حول الصيرفة الإسلامية وخدمات ومنتجات بنك وربة وذلك في فعالية اليوم المفتوح في مبنى الهيئة العامة لشؤون القصر، اليوم المفتوح لديوان المحاسبة، واليوم المفتوح للخطوط الجوية الكويتية.

ومع انطلاقة موسم العودة الى المدارس 2017-2018، قام فريق بنك وربة بزيارة عدد من المدارس لتوزيع الهدايا على الطلاب والاستمتاع معهم بأول أيام الدراسة وسط أجواء تعليمية ترفيهية.

بالإضافة إلى ذلك، شارك بنك وربة في حملة «عيالنا بعيونا» التي تم تنظيمها من قبل وزارة الداخلية بهدف الحفاظ على صحة وسلامة الأطفال مع بداية العام الدراسي الجديد 2017-2018، وضمن الخطة التوعوية للعام الدراسي الجديد قام فريق من الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالتعاون مع وزارة التربية بتوزيع نشرات توعوية وهدايا على الطلبة والطالبات في العديد من المدارس بمختلف المحافظات.

ومن ضمن سعيه إلى الاهتمام بموظفيه الذين يعتبرهم العنصر الأساسي لنجاحاته وانجازاته، أقام بنك وربة عدداً من الفعاليات والنشاطات لموظفيه التي هدف من خلالها على تبصيرهم بالشؤون الرياضية والصحية هدف منها إلى تشجيعهم على تبني أسلوب حياة صحي يؤثر إيجابا على الإنتاجية. ففي العام الماضي، نظم البنك دورة في لعبة البولينج للموظفين ويوما صحيا توعيا بالتعاون مع شركائه من قطاعي الطب والتربية البدنية تخللته تحاليل للسكر وضغط الدم وتم خلاله تثقيف الموظفين بأهمية الغذاء الصحي.

أبرز المؤشرات المالية

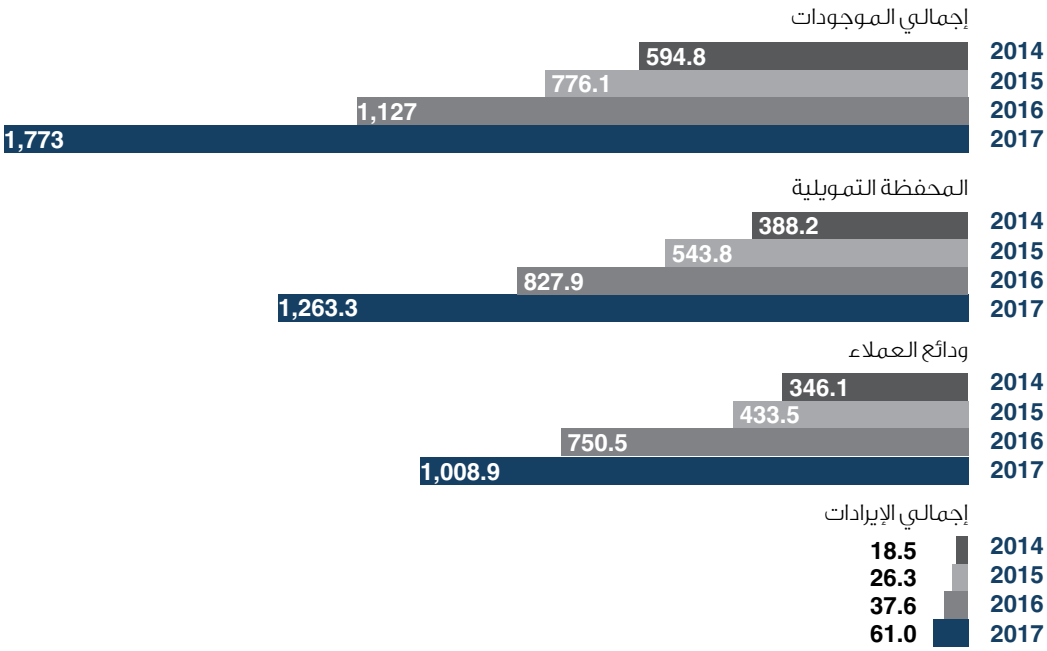

بلغ إجمالي الإيرادات لعام 2017 مبلغ 61 مليون د.ك، بمعدل نمو بلغ 62% مقارنة بالإيرادات في نهاية عام 2016، كما بلغت إجمالي أصول البنك 1.773 مليار د.ك في نهاية عام 2017 وبمعدل نمو بلغ 57% كما بلغت ودائع العملاء 1.009 مليار د.ك في نهاية العام 2017 بنسبة نمو 34% وقد حقق البنك أرباحا عن العام 2017 بلغت 6.8 مليون د.ك بمعدل نمو بلغ 163%. هذا وبلغ معدل كفاية رأس المال للبنك نحو 22.46% على الرغم من أن الحد الأدنى المطلوب وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يبلغ 13.0% وهو ما يعكس قوة ومتانة المركز المالي للبنك وقدرته المستقبلية على التوسع في قاعدة الأصول.

رؤية البنك المستقبلية لعام 2018

لقد شهد عام 2017 بداية تطبيق الخطة الإستراتيجية الجديدة الطويلة الأجل لبنك وربة والتي حققت في عامها الأول نجاحاً منقطع النظير، انعكس على كافة عمليات البنك. فخلال العام الماضي، حرص البنك على توظيف وتطوير قدراته بهدف تعزيز رضا العملاء عبر تقديم أسعار تنافسية وتحقيق التنوع في الخدمات المرتكزة على الابتكار، كما نجح في التصدي للتحديات الكبرى من خلال زيادة قاعدة رأسماله حيث أصدر صكوكاً ضمن الشريحة الأولى بلغت قيمتها 250 مليون دولار أمريكي. وحصل أيضا على أول تمويل طويل الأجل لتحقيق دعم مستمر للنمو المستهدف بالاستناد الى إستراتيجيته الجديدة

وقد أبرم البنك ما يزيد عن عشر صفقات استثمارية كبرى وأطلق أكثر من عشرين منتجاً وخدمة جديدة، معظمها ابتكاريه تشهدها للمرة الأولى صناعة الصيرفة في الكويت. كما عزّز البنك انتشاره في الكويت، من خلال افتتاح فرعين جديدين وتقديم قناة توزيع رقمية الكترونية جديدة ألا وهي بنك اكسبرس.

ونسبة لأدائه المتميز، حصد البنك أربعة جوائز مرموقة وتصنيفات عالية كالتالي:

- البنك الأسرع نموّاً
- أفضل بنك للشركات
- أفضل بنك استثماري
- بنك العام في دولة الكويت – لعام 2017
- تصنيف A+ من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني
- تصنيف "Baa2" من وكالة موديز

وهذا ما يعتبر مؤشراً دامغا على جهود بنك وربة ودأبه على تطبيق بنود إستراتيجيته الطموحة وتحقيقه سجلاً حافلاً من الانجازات.

وخلال عام 2018 سوف يواصل البنك تنفيذ مهمته الرامية إلى تحويله البنك المتصدر في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات والخدمات الاستثمارية في الكويت، بالإضافة إلى تقديم خدمات رقمية متطورة للأفراد. وترتكز إستراتيجية البنك الجديدة على مجموعة من الأسس والأولويات التي تهدف الى تعزيز خدمة العملاء وتجربتهم المصرفية وتأسيس مهارات رقمية حصرية، في الوقت الذي يستمر فيه البنك بتحقيق نمو فعال لرأسماله.

من جهتها، سوف تركّز المجموعة المصرفية للشركات على تسريع عملية تدفق الإيرادات الى البنك وتعزيز تواجده في السوق الكويتي، عبر تحقيق الانتشار في الكويت. كما سوف تعمل المجموعة على تنويع محفظة منتجاتها الحالية وتعديل عروضها التي سوف تتضمن طرح باقة من الحلول المصممة بعناية، واتباع اسلوب تنفيذ سريع و خطة تسعير واضحة وشفافة مما سوف يشكّل عامل جذب للعملاء من قطاع الشركات.

ومما لا شك فيه أن الخدمات الرقمية الجديدة والمبتكرة سوف تشكّل عاملا مطورا لمعيار الخدمات التي يعمل بنك وربة على طرحها.

ويرى بنك وربة أن نمو وانتشار عمليات المجموعة المصرفية للاستثمار يكون من خلال المحافظة على الأداء القوي للمنتجات الحالية وتطوير القدرات لتقديم عروض جديدة في ادارة الاصول والمزيد من التمويل الهيكلي المميز. وسوف يباشر البنك تطبيق نموذج أعمال «مُنتج للتوزيع « مع اقتناص الفرص في السوق الكويتية والعالمية وفق ما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية لمختلف فئات الأصول.

كما سوف تعمل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على تطوير نموذجها للعمليات والتوزيع من أجل تعزيز آلية استقطاب العملاء وزيادة الإيرادات. وسوف يشدد هذا النموذج المعدّل بقوة على التسهيلات والمهارات الرقمية لتوفير المرونة المطلوبة الى العملاء. وهذا من شأنه تقديم تجربة فريدة للعملاء يضاف إليها خدمات لا تضاهى. وبناء عليه، فان نموذج التوزيع الجديد مقرونا بخدمات جديدة مبتكرة والأسعار التنافسية والخدمات المرنة والمزايا الحصرية، من شأنه خلق قيّمة وميزة كبيرة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في دولة الكويت.

كما سوف يعمل البنك على زيادة شبكة قنواته للتوزيع من خلال افتتاح أفرع جديدة وزيادة عدد أجهزة بنك إكسبرس .

سوف يقوم بنك وربة خلال 2018، بإعادة مركز علامته التجارية لدعم أهداف خطته الإستراتيجية وتعزيز القيمة المصرفية والمزايا الأساسية. وسوف يركز البنك بصفة رئيسية على عدد من الأولويات الإستراتجية تتضمن التحوّل في ثقافة العمل وتحسين المهارات، وتطوير البنى التحتية، وضمان جودة العمليات والاستثمار في تطوير مهارات موارده البشرية.

2017
التقرير السنوي

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

34 مقدمة

34 المساهمون الرئيسيون في البنك

35 الهيكل التنظيمي

36 مجلس الإدارة

39 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

41 حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان

41 لجان الإدارة

42 الإدارة التنفيذية

45 سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

46 مكافحة غسل الأموال

47 الالتزام

47 قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

47 الإفصاح والشفافية

47 كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تقرير الحوكمة لعام 2017

مقدمة

تعتبر الحوكمة محوراً رئيسياً في ثقافة بنك وربة على صعيد كافة اداراته، اذ يحرص على تطبيق أفضل الممارسات السليمة في الحوكمة التزاماً بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية في يونيو 2012، وبناءً عليه، قام البنك بإعداد النظم والهياكل التنظيمية والعمليات التي تحقق الانضباط المؤسسي، فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق المحاور الأساسية التسعة الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية.

إن اتّباع معايير ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه التأكيد على أن بنك وربة لديه القدرة على موازنة ممارسة الأنشطة ذات المخاطر بشكل مناسب، وبما يؤدي إلى ضمان حماية عوائد المساهمين وحماية مصالح المودعين. كما يرى البنك أن اتباع مبادئ قوية لحوكمة الشركات من شأنه الحماية ضد كافة أشكال سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية لدى البنك.

وخلال عام 2017 قام بنك وربة بتحديث كافة الأدلة والمواثيق والسياسات والإجراءات المرتبطة بالحوكمة وفقاً لآخر التحديثات بخصوص تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الصادرة من بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016، وعمل على اعداد البنية التحتية وتحديث كل ما يتعلق بها من سياسات وإجراءات ومواثيق وأدلة العمل فضلاً عن الهيكل التنظيمي الذي يعكس بدوره كافة المتطلبات الرقابية تمهيداً للتطبيق الفعلي في بداية عام 2018 إن شاء الله.

وعليه فإن بنك وربة يفخر بوجود إطار حوكمة قوي وسليم ضمن الأطر التنظيمية والذي يساعد على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة السليمة.

المساهمون الرئيسيون في البنك (5٪ فما فوق)

الاسم	النسبة
الهيئة العامة للاستثمار	24% مباشر – 1.3% غير مباشر
شركة مجموعة السابر القابضة	10.006% غير مباشر
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	6.417% غير مباشر

الهيكل التنظيمي

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك مع مراعاة معايير الشفافية والوضوح، التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار وتحقيق الحوكمة الرشيدة وتبيان حدود المسئولية التي تحدد بصورة واضحة المسئوليات والسلطات الأساسية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولين عن الوظائف الإشرافية في البنك، وتم خلال عام 2017 تحديث الهيكل التنظيمي لبنك وربة ليغطي كافة متطلبات بنك الكويت المركزي ومنها على وجه الخصوص حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية.

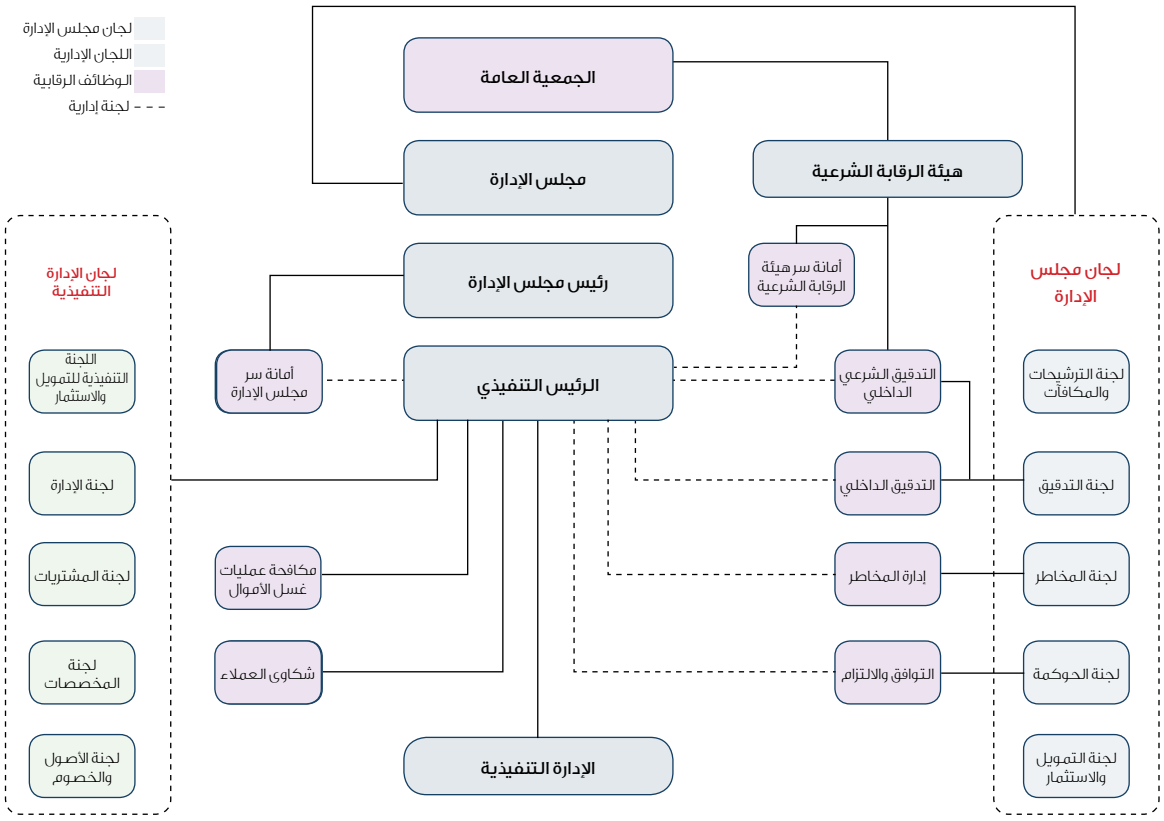

مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

يستمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/6/20، والتي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، وفي إطار امتثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتم وضع سياسات جديدة وتم التأكد من وضعها موضع التنفيذ كما تم اعتماد دليل الحوكمة وتم التأكد من إدراجه على موقع البنك الإلكتروني.

ومجلس الإدارة هو المسئول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعلية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

ويتولى مجلس الإدارة مراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة بما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة بالبنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشرافية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، والتأكد من أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أدائها بشكل مرضي ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتؤدي مهامها بشكل فعّال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2017

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تنظّم لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية، وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بحضور برامج تدريبية حول حوكمة الشركات والإتجاهات الحديثة فيها فضلاً عن المشاركة في حضور بعض المؤتمرات ذات العلاقة بالقطاع المصرفي.

أعضاء مجلس الادارة للدورة (2016-2018)

تم تعيين ممثل للهيئة العامة للاستثمار في مجلس الإدارة للدورة الثالثة وانتخاب تسعة أعضاء في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك بتاريخ 30 مارس 2016. كما تم تعيين السيد/ مصعب عمر الفليج ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار بدلاً من السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن بناءً على طلب الهيئة حسب كتابها المؤرخ في 17 يوليو 2017.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي – رئيس مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1976 وماجستير في نفس التخصص من جامعة نيوهيفن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ العام 2013 وتم انتخابه رئيساً لمجلس الإدارة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما يشغل منصب مستشار رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية منذ العام 2009، استهل مسيرته المهنية كعضو هيئة تدريس ورئيس قسم إدارة الأعمال في المعهد التجاري من عام 1979 حتى عام 1983، ثم شغل منصب مدير إدارة ثم وكيل وزارة مساعد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1983 حتى عام 1994، ثم تولى منصب نائب الأمين العام للمصارف الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف منذ العام 1994 حتى عام 2004، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك أبرزها بنك بوبيان، بنك بنغلاديش الإسلامي، بنك كابيفست وشركة إدارة الأملاك العقارية «ريم».

2. السيد/ باسل أحمد الهارون – نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس علوم تخصص إدارة أعمال من جامعة سانت أوجستين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 وماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت في عام 2008 وبرنامج الادارة الاستراتيجية من جامعة هارفارد في عام 2010، نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المصرفية من خلال عمله على مدى 23 عاماً لدى بنك الكويت المركزي منذ العام 1989 حتى عام 2012 حيث تولى عدد من المناصب القيادية كان أبرزها مدير إدارة الرقابة

المكتبية ومن ثم مدير إدارة العمليات الأجنبية وأخيراً المدير التنفيذي لقطاع العمليات والبحوث، ثم صدر مرسوم بتعيينه عضواً في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في الكويت في العام 2012 واستمرت عضويته حتى عام 2014.

3. السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جراند فيو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في البنك التجاري الكويتي في غرفة التداول وعمليات الائتمان من عام 1987 حتى عام 1991، ثم انتقل للعمل في مجموعة شركات الغنام حيث شغل منصب نائب المدير التنفيذي من عام 1992 حتى عام 1999 ومن ثم رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة من عام 1999 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية العديد من الشركات العاملة في قطاعات التعليم والخدمات الطبية والاستثمار والتجارة كشركة مجموعة كابيكو القابضة، شركة مرابحات الاستثمارية، شركة أرض الخليج القابضة، شركة سما للخدمات الطبية، شركة التعليم المتميز للخدمات التعليمية، شركة دار الأرقم للخدمات التعليمية، شركة إياس التعليمية، الشركة التعليمية القابضة والشركة الأولى للوقود، كما يشغل عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون القصَّر منذ مارس 2017 حتى تاريخه.

4. السيد/ سامي فهد الرشيد – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة المركز العلمي ورئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية كما عُيِّن عضواً في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية منذ يناير 2017 حتى تاريخه، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها من خلال عمله في شركة البترول الوطنية الكويتية منذ العام 1978 حتى عام 2007 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى الشركة، ثم تولى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت من عام 2007 حتى عام 2013، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات العاملة في القطاع النفطي كشركة نفط الكويت ومؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول الوطنية الكويتية.

5. السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس علوم – تخصص هندسة كهربائية من جامعة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في شركة نفط الكويت من العام 1979 حتى عام 2004 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشؤون الإدارية، ثم انتقل للعمل في مؤسسة البترول الكويتية في منصب المساعد التنفيذي لشؤون الخصخصة من عام 2004 حتى عام 2005، وفي عام 2005 بدأ عمله لدى بيت التمويل الكويتي كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة ثم مدير عام قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة ثم مستشار حتى عام 2014، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صناعة البتروكيماويات، شركة نفط الخليج وشركة الاستثمار البشري.

6. السيد/ محمد رياض المطوع – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرم المغرب العقارية والشركة الوطنية للأوفست، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

7. السيد/ محمد عبد الرضا سليم – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى 30 عاما في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 1986 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزانة من عام 2006 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الاجيال القابضة من عام 2010 حتى تاريخه، الشركة الكويتية اليمنية للتنمية العقارية، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية

القابضة، شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، شركة السياحة والمؤتمرات في تونس ، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

8. السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن – عضو مجلس الإدارة (ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار حتى تاريخ 17 يوليو 2017):

حاصل على ليسانس حقوق من جامعة الكويت عام 1988 ودكتوراه في القانون التجاري من جامعة إكستر عام 1995، عضو مجلس إدارة بنك وربة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار من نوفمبر 2013 حتى يوليو 2017، يشغل منصب مدير إدارة الشؤون القانونية في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 2005 حتى تاريخه، كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة VIVA للاتصالات وعضو مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي منذ العام 2015، استهل مسيرته المهنية عام 1989 كمعيد عضو بعثة في جامعة الكويت – كلية الحقوق ثم مدرس ثم استاذ مساعد حتى شغل منصب العميد المساعد للشؤون الطلابية في كلية الحقوق عام 2003.

9. السيد/ مصعب عمر الفليج – عضو مجلس الإدارة (ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار من تاريخ 11 سبتمبر 2017 حتى تاريخه):

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص تمويل من جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997، عضو مجلس إدارة بنك وربة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ شهر سبتمبر من العام 2017 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في شركة إيكويت للبتروكيماويات من عام 1997 حتى عام 2001 ثم انتقل إلى الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات واللجان أبرزها الشركة المدنية الدولية في فرنسا، اللجنة الاستشارية للمحفظة الزراعية في بنك الكويت الصناعي وما زال يشارك في عضوية اللجنة الاستشارية لمحفظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ العام 2010، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في مختلف المجالات.

10. السيد/ هاني عبد العزيز حسين التركيت – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس هندسة كيميائية من جامعة تلسا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها من خلال عمله على مدى 35 عاماً في مؤسسة البترول الكويتية حيث التحق بالعمل عام 1972 في إحدى الشركات المملوكة للمؤسسة وهي شركة البترول الوطنية الكويتية، ثم انتقل عام 1980 للعمل لدى مؤسسة البترول الكويتية حتى عام 2007 ليشغل العديد من المناصب القيادية كان آخرها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى المؤسسة، ثم تم تعيينه وزيراً للنفط في حكومة دولة الكويت من خلال مرسوم أميري صدر في فبراير من العام 2012 واستمر توليه لتلك الحقيبة حتى عام 2013، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والعالمية كشركة صناعة الكيماويات البترولية، شركة البترول الوطنية الكويتية، الهيئة العامة للصناعة، شركة هوكست في ألمانيا، كما يشغل حالياً عضوية المجلس الأعلى للتخطيط وعضوية مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

11. السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس إدارة عامة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1973 وبرنامج الإدارة العليا من جامعة هارفرد عام 1988، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من أغسطس 2013 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية منذ العام 1974 حتى العام 1984 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب نائب المدير العام، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار كنائب للرئيس التنفيذي من عام 1984 حتى 1995 ثم مدير عام من 1995 حتى عام 2001 ثم الرئيس التنفيذي للمؤسسة من عام 2001 حتى عام 2012، مستشار منظمة الأعمال الدولية The Conference Board وعضو في مجلس كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية في بيروت، ساهم في عضوية ورئاسة مجالس إدارة أكثر من 20 شركة محلية وإقليمية وبنوك ومؤسسات مالية أبرزها شركة فولاذ البحرين وبنك الخليج الدولي في البحرين، شركة التصنيع الوطنية وشركة الزامل للاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، بنك برقان، الشركة الكويتية للاستثمار، شركة تواصل تيليكوم، شركة إعادة التأمين الكويتية وبيت الاستثمار العالمي Global.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة - العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء خمس لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسئوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن إطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.

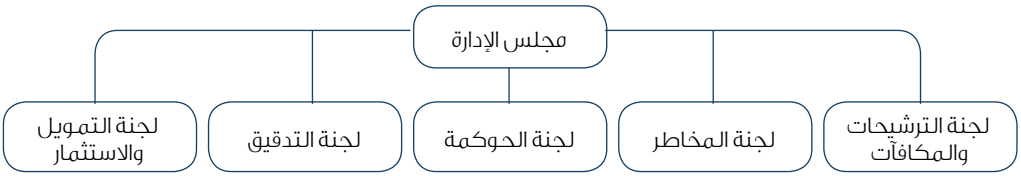

لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام – رئيس اللجنة
- السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ سامي فهد الرشيد – عضو اللجنة
- السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي – عضو اللجنة

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية، هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ محمد عبد الرضا سليم – رئيس اللجنة
- السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن – نائب رئيس اللجنة (حتى تاريخ 17 يوليو 2017 حسب الإيضاح المرفق بجدول السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة)
- السيد/ مصعب عمر الفليج – نائب رئيس اللجنة (من تاريخ 9 أكتوبر 2017 استناداً لقرار مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 أكتوبر 2017 بالاتفاق على توزيع عضويات السيد/ مصعب الفليج على نفس اللجان التي كان يشغل عضويتها السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن)
- السيد/ محمد رياض المطوع – عضو اللجنة

لجنة الحوكمة

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي فيما يتعلق بالحوكمة، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ باسل أحمد الهارون – رئيس اللجنة
- السيد/ محمد عبد الرضا سليم – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي – عضو اللجنة
- السيد/ هاني عبد العزيز حسين التركيت – عضو اللجنة

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسئوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالاستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر وكذلك التدابير الأخرى ذات الصلة ومراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ هاني عبد العزيز حسين التركيت – رئيس اللجنة
- السيد/ محمد رياض المطوع – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام – عضو اللجنة
- السيد/ باسل أحمد الهارون – عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك، والتأكد من فاعلية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك.

وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

من تاريخ 1 يناير 2017 حتى تاريخ 17 يوليو 2017

- السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن – رئيس اللجنة
- السيد/ سامي فهد الرشيد – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – عضو اللجنة

من أكتوبر 2017 وحسب الإيضاحات أدناه:

- السيد/ سامي فهد الرشيد –رئيس اللجنة
- السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ مصعب عمر الفليج – عضو اللجنة

إيضاحات بشأن تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

- امتدت رئاسة السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن للجنة الترشيحات والمكافآت حتى تاريخ 17 يوليو 2017 (حسب الإيضاح المرفق بجدول السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة).
- قرّرت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 أغسطس 2017 تسمية السيد/ سامي فهد الرشيد رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت (وتمت المصادقة على قرار اللجنة خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 9 أكتوبر 2017) والسيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر نائباً لرئيس اللجنة.
- قرّر المجلس خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 أكتوبر 2017 بالاتفاق على توزيع عضويات السيد/ مصعب عمر الفليج على نفس اللجان التي كان يشغل عضويتها السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن.

حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان خلال الفترة من 1 يناير 2017 حتى 31 ديسمبر 2017 (الدورة الثالثة)

م.	العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت
.1	السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي	رئيس مجلس الإدارة	12				4	
.2	السيد/ باسل أحمد الهارون	نائب رئيس مجلس الإدارة	10			9	5	
.3	السيد/ أحمد عبد العزيز الغنام	عضو مجلس الإدارة	9	28		6		
.4	السيد/ سامي فهد الرشيد	عضو مجلس الإدارة	11	24				9
.5	السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر	عضو مجلس الإدارة	10	23				9
.6	السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس الإدارة	10		8	8		
.7	السيد/ محمد عبد الرضا سليم	عضو مجلس الإدارة	10		9		4	
.8	السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن*	عضو مجلس الإدارة	6		5			5
.9	السيد/ مصعب عمر الفليج**	عضو مجلس الإدارة	3		1			2
.10	السيد/ هاني عبد العزيز حسين التركيت	عضو مجلس الإدارة	10			9	5	
.11	السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي	عضو مجلس الإدارة	10	20				
	إجمالي عدد اجتماعات المجلس واللجان خلال العام 2017		12	30	9	9	5	10

إيضاحات:

* انتهت عضوية السيد/ د. محمود أحمد عبد الرحمن بدءً من تاريخ طلب الهيئة العامة للاستثمار من خلال كتابها المؤرخ في 17 يوليو 2017 والذي يقضي بتعيين السيد/ مصعب عمر الفليج ممثلاً عنها في مجلس إدارة بنك وربة بدلاً من السيد/ د.محمود أحمد عبد الرحمن.
** بدأت عضوية السيد/ مصعب عمر الفليج في مجلس إدارة بنك وربة من تاريخ موافقة بنك الكويت المركزي في 11 سبتمبر 2017.

لجان الإدارة - المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسئوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفاعلية.

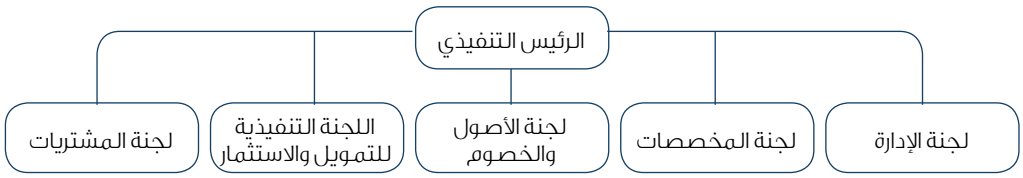

اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار

تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسئولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحيلها إلى لجنة التمويل والاستثمار وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أداء الأصول المالية والاستثمارية للبنك.

لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسئولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

لجنة المخصصات

تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والاستثمارات المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الإنكشاف أو أي مؤشرات لعدم الانتظام وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقبولة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مفوضة بمراجعة شطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ومجلس الإدارة.

لجنة الإدارة

تتولى لجنة الإدارة مسئولية تطوير وتنفيذ رؤية واستراتيجية البنك، حيث يتم عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام، وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات، وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوبة لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة للاقتصاد والشفافية والمساءلة، وللتأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمنصف مع الموردين الذين يوفرون الخدمات والبضائع للبنك.

الإدارة التنفيذية

م	الاسم	المسمى الوظيفي	الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1.	السيد/ شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	29 سنة	الكويت	ماجستير
2.	السيد/ باسل جاسم العبيد	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	31 سنة	الكويت	جامعي
3.	السيد/ خالد حسن حافظ	رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط	24 سنة	مصر	جامعي
4.	السيد/ محمود محمد يوسف	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	37 سنة	مصر	جامعي
5.	السيد/أمين سيرو عبد الرحمن	رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف	37 سنة	ماليزيا	جامعي
6.	السيد/ هيثم عبد العزيز التركيت	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	29 سنة	الكويت	جامعي
7.	السيد/ سيمون لاربي كليمنتس	رئيس المجموعة المصرفية للأفراد	42 سنة	بريطانيا	جامعي
8.	السيد/ عصام عبد العزيز الشايع	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	29 سنة	الكويت	جامعي
9.	السيد/ محمد عاطف الشريف	رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	18 سنة	فلسطين	ماجستير
10	السيد/ محمد إقبال	رئيس الخزينة	27 سنة	ماليزيا	جامعي
11	السيد/ زاهد رشيد	رئيس مجموعة العمليات بالتكليف	25 سنة	باكستان	ماجستير
12	السيد / ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار بالتكليف	13 سنة	الكويت	جامعي

نبذة عن الإدارة التنفيذية

السيد/ شاهين حمد الغانم -الرئيس التنفيذي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت، لديه خبرة أكثر من 29 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية بالقطاع النفطي عام (1988-1999) ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013، لينتقل بعد ذلك 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي – للاستثمار والخزينة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.

السيد/ باسل جاسم العبيد -رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل من كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة الكويت، لديه خبرة أكثر من 31 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وقد بدأ مسيرته المهنية في البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط سابقاً) في عام 1987 حيث شغل عدة مناصب كان آخرها رئيس إدارة العمليات المصرفية التجارية الدولية للشركات عام 1998، ثم انتقل عام 2002 إلى شركة بيت الأوراق المالية وتدرج في المناصب حتى شغل منصب مساعد العضو المنتدب – الائتمان والخزانة، لينتقل في عام 2012 إلى بنك وربة متولياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات حتى تاريخه.

السيد/ خالد حسن حافظ -رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة، وزميل مجمع المحاسبين القانونيين في أمريكا بالإضافة إلى شهادة محاسب قانوني معتمد «CPA» من مجلس المحاسبة بكاليفورنيا، كما حصل على دبلوم في الاقتصاد الإسلامي من كلية الشريعة – جامعة الكويت، لدية خبرة أكثر من 24 عاماً في مجال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتدقيق من خلال عمله في كبرى مكاتب التدقيق والاستشارات في العالم، بالإضافة إلى عمله بإحدى الوظائف التنفيذية في بيت التمويل الكويتي، ثم التحق ببنك وربة منذ تأسيسه وشارك في عملية تأسيس البنك ووضع البنية التحتية والهيكلية للبنك حيث يتولى حالياً منصب رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط.

السيد/ محمود محمد يوسف -رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

تخرج السيد/ محمود يوسف من كلية بروكلاندز الفنية بمقاطعة سري وحصل على الشهادة الوطنية العليا في دراسات الحاسوب بالإضافة إلى شهادة التعليم العامة في علوم الكمبيوتر (Level A). وهو حاصل على شهادة CRISC المعتمدة في ضبط المخاطر ونظم المعلومات من جمعية تدقيق وضبط نظم المعلومات ISACA – الولايات المتحدة الأمريكية، لديه خبرة أكثر من 37 عاماً. وكان قد عمل لدى بنك الكويت الوطني لمدة 28 عاماً من 1983 كمساعد مدير عام ونائب رئيس التدقيق الداخلي والتحق السيد/ محمود يوسف للعمل لدى بنك وربة كرئيس للتدقيق الداخلي عام 2011.

السيد/ هيثم عبد العزيز التركيت -رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الميكانيكية من جامعة مترو ستيت – دنفير كولورادو – الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، كما تلقى العديد من الدورات التدريبية الهامة والمتخصصة في مجال علوم تكنولوجيا المعلومات، لديه خبرة أكثر من 29 عاماً في هذا المجال اكتسبها خلال المناصب التي شغلها في معهد الكويت للأبحاث العلمية (1989–2002) وفي بيت التمويل الكويتي كمدير خدمات البنية التحتية (2002–2012)، وقد انتقل للعمل في بنك وربة عام 2012 كرئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات، وكما كان له دور كبير في وضع البنية الأساسية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك.

السيد/ سيمون لاربى كليمنتس – رئيس المجموعة المصرفية للأفراد

حصل السيد/ سيمون كليمنتس على درجته العلمية في مجال الأعمال من المملكة المتحدة لديه خبرة أكثر من 42 عاماً في مجال الخدمات المالية في أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شغل سابقاً مناصب تنفيذية عليا في العديد من البنوك الرائدة حيث ترأس مجموعة العمليات والتكنولوجيا، نجح في إدارة الأعمال المصرفية للأفراد لاثنين من البنوك متوسطة الحجم بالكويت في السنوات الأخيرة الماضية. وقد قام بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول بوضع وتنفيذ استراتيجيات متنوعة في العديد من المؤسسات وحقق في ذلك نجاحا كبيراً، وانضم مؤخراً إلى بنك وربة 2014 في منصب رئيس مجموعة العمليات، ويشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد.

السيد/ عصام عبدالعزيز الشايع- رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

على البكالوريوس في إدارة شؤون الأفراد –الولايات المتحدة الأمريكية لديه خبرة أكثر من 29 عاماً حيث عمل في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية كضابط إداري أعلى عام 1984 ثم عمل كرئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية عام 1989 ومدير دائرة الموارد البشرية في عام 2004 – 2012 وتم منحه الصلاحيات الإدارية لنائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية، ومن المناصب التي شغلها خارج المؤسسة هي رئيس مجلس إدارة جمعية الروضة التعاونية وعضو في لجنة الدفاع المدني لمحافظتي العاصمة وحولي، وأخيراً انضم إلى بنك وربة منذ 2016 متولياً منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.

السيد/ محمد عاطف الشريف – رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

حاصل على بكالوريوس هندسة كهرباء –جامعة الشرق الأوسط الفنية و ماجستير في إدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا جامعة بارينجتون / الولايات المتحدة الأمريكية –2005 لديه خبرة أكثر من 18 عاماً في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها مدير تنفيذي – قسم تحليل الأداء وإعداد التقارير من 2001 حتى 2012 في بنك الكويت الوطني ومن ثم انتقل إلى بنك بوبيان عام 2012 حيث عمل كمساعد مدير عام قسم أداء وتخطيط الأعمال حتى عام 2015، وأخيراً انتقل إلى بنك وربة حيث يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي.

السيد/ محمد إقبال - رئيس الخزينة

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – جامعة أوكلاهوما – الولايات المتحدة الأمريكية، لديه خبرة أكثر من 27 عاماً في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها مدير عام في صندوق ادخار الموظفين عام 2004 و رئيس الخزينة في بيت التمويل الكويتي (فرع ماليزيا) و رئيس الخزينة والأعمال التجارية الدولية 2010 – بيت التمويل الكويتي (فرع ماليزيا) و رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية والتجارية 2011 – 2012 بيت التمويل الكويتي (فرع ماليزيا) و الرئيس التنفيذي للتحويلات –2012 حتى 2016– بيت التمويل الكويتي (فرع ماليزيا) و أخيرا انضم إلى بنك وربة عام 2016 ويشغل حالياً منصب رئيس الخزينة.

السيد/ ثويني خالد الثويني - رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار بالتكليف

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، لديه خبرة أكثر من 13 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وقد بدأ مسيرته المهنية في شركة المستثمر الدولي في عام 2004 وبعد ذلك انتقل عام 2006 إلى بنك بوبيان – كمحلل مالي أول، لينتقل في ديسمبر عام 2007 إلى شركة الامتياز – قسم الاستثمار الدولي ثم انتقل إلى شركة رساميل للاستثمار عام 2008 حيث شغل عدة مناصب آخرها نائب الرئيس لقطاع هيكلة التحليلات حتى عام 2015، وانتقل عام 2015 إلى بنك وربة ويشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار بالتكليف.

السيد/ أمين سيرو بين عبد الرحمن - رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماليزيا –عام 1979، لديه خبرة أكثر من 37 عاماً في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها مساعد مدير أول في بنك (HSBC) 2002–2005ورئيس مجموعة الائتمان (2008–2010) في بيت التمويل الكويتي (2013–2015) ثم رئيس مجموعة المخاطر (2010–2013) في بيت التمويل الكويتي وثم رئيس مجموعة المخاطر في بنك HSBC 2013–2015 ثم قائم بأعمال الرئيس التنفيذي في بنك HSBC عام 2016، ثم انتقل إلى بنك وربة خلال عام 2017 ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف.

السيد/ زاهد رشيد عبد الرشيد - رئيس مجموعة العمليات بالتكليف

حاصل على بكالوريوس علوم من جامعة بنجاب – 1990 – باكستان و ماجستير في إدارة الأعمال في البنوك والتمويل من جامعة بريستون –باكستان، لديه خبرة أكثر من 25 عاماً في القطاع المصرفي حيث شغل عدة مناصب أهمها في بنك بوبيان كمحلل أعمال أول (2005 – 2008) ومن ثم عمل كرئيس قسم – إدارة عمليات الاستثمار (2008 – 2011) ثم انتقل إلى بنك وربة حيث شغل مدير العمليات المركزية (2011 – 2015) ثم انتقل إلى بيت التمويل في عام 2015 حيث شغل مدير – العلميات المركزية وبعدها انتقل إلى بنك الأهلي المتحد كرئيس قطاع العلميات المركزية. وأخيرا انتقل إلى بنك وربة في 2017 ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة العمليات بالتكليف.

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

يطبّق بنك وربة سياسة فعالّة للتعويضات (الأجور والمكافآت) تتسم بالعدالة والتنافسية لموظفيه وترتكز على تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، وهي مرنة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب موحّد.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من المزايا التي يتقاضاها الموظف تنقسم إلى قسمين:

- الراتب الأساسي والبدلات الشهرية والتي تحدد وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وحسب سلم الدرجات في البنك.
- المزايا الأخرى والمكافآت كتذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والتعويضات.

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوي (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ويخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة.

هذا وقد قام البنك بالاستعانة بمستشار خارجي لتحديث برامج الحوافز طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى تحديث إطار إدارة الأداء وهيكل الرواتب الجديد وسياسة المكافآت لمسئولي الإدارة العليا وجميع موظفي البنك وتطوير نظام العمولة لموظفي المراكز الربحية.

- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام (10) للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2017 بلغت 80 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2017 بلغت 1,387,801.362 دينار كويتي وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما في ذلك (المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

ثالثا: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

إجمالي حزمة أجور والمكافآت الإدارة التنفيذية العليا لعام 2017 (الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الأخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية)، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 2,188,686.27 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 15) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

موظفي الرقابة المالية والمخاطر: بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 1,031,444.41 ألف دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 11) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

المتعرضون للمخاطر المادية: بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 1,779,442.11 ألف دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 15) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، وتقع عليهم المسئولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملا كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وكافة الجرائم المالية الأخرى ومن بينها تمويل الإرهاب، عبر تطبيق كافة التشريعات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي فيما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة إذا تطلب الأمر ذلك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات بنك الكويت المركزي رقم 308 لسنة 2013، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية.

إضافة إلى ذلك يؤكد البنك على تبني مبدأ «اعرف عميلك» وتطبيقه خلال كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضا على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة بهذا الصدد، وحتى يتسنى للبنك مكافحة عمليات غسل الأموال والحد من الجرائم المالية، يؤكد البنك على فاعلية الموارد البشرية والأنظمة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة، ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريبًا سنويًا، كما تقدّم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات، فضلاً عن ذلك فقد قام بنك وربة بوضع الأنظمة اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك Know Your Customer وغيرها من إجراءات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك، وقد تم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك في التحقق من تنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لعام 2016 للتحقق من الالتزام وصحة التقرير فنياً، وقد تم تحميل تقرير فاتكا بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد.

وفي شأن التزام بنك وربة بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقّعة من دولة الكويت

في 2016/08/19 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن يلتزم بنك وربة بتطبيق هذه الاتفاقية وما يتطلب من تعديل للإجراءات والسياسات والنماذج المطلوب استكمالها لإعداد التقارير المطلوب رفعها الى الجهات المختصة التزاماً بما جاء في بنود هذه الاتفاقية وقد تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك للوقوف على استعدادات البنك وإجراءاته وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير لتتفق مع متطلبات معايير الإبلاغ المشترك ليكون تقرير البنك جاهزا للإرسال في الموعد المحدد من عام 2018 حسب ما تحدده الجهات المختصة.

الالتزام

تماشياً مع تعليمات وإرشادات الجهات الرقابية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للالتزام، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً باستقلالية إدارة التوافق والالتزام ودعمها بالخبرات اللازمة، فيما يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام الكامل بتعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وتعمل إدارة التوافق والالتزام بالبنك بأفضل الممارسات ووفق المعايير الدولية بما يعزز ثقافة الالتزام بالبنك وتقويتها وتعزيز رقابتها على أنظمة البنك المصرفية وتحقيق الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواءً أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصالحه.

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيز لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك، ويوجد لدى البنك وحدة خاصة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لإدارة التوافق والالتزام، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، ويشكّل الموقع الإلكتروني للبنك جزءً من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بنك وربة يعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم بنك وربة الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والإلتزام بالقوانين واللوائح، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك، ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة، وليست حاسمة لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعّال، ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2017 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف بنك وربة.

وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي قام البنك في عام 2017 بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل لإجراء مراجعة مستقلة حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك لأنشطة عام 2016 وتم عرض التقرير على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2017/6/21 وتم تزويد بنك الكويت المركزي بالتقرير بتاريخ 2017/6/22 والذي خلص إلى قيام البنك بإنشاء الأنظمة والضوابط الداخلية وفقاً للمتطلبات الرقابية، والملاحظات التي تضمنها التقرير لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك لعام 2016 وأن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة مرضية، كما أنه وفقاً لتقرير المدقق الخارجي المؤرخ 2017/12/13 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2016/12/31، فقد خلص التقرير إلى قيام إدارة البنك بإغلاق كافة الملاحظات في التقرير السابق الإشارة إليه.

بـروتيفتي
استشارات المخاطر والأعمال
التدقيق الداخلي

بروتيفيتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م.
برج الشهيد – الطابق الرابع
شارع خالد بن الوليد – شرق
ص.ب: 1773 الصفاة 12018 الكويت

بدالة : +965 2242 6444
فاكس : +965 2240 1555
بريد الكتروني : kuwait@protivitiglobal.me
الموقع على الانترنت : www.protiviti.com

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك وربة
ص.ب: 1220، الصفاة 13013
دولة الكويت

التاريخ: 20 يونيو 2017

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطار تعيننا المؤرخ في 29 مارس 2017، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك وربة ش. م.ك. («البنك») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- مجموعة الرقابة المالية والتخطيط
- المجموعة المصرفي للاستثمار
- مجموعة الخزينة
- إدارة التوافق والالتزام
- المجموعة المصرفية للشركات
- وحدة الرقابة الشرعية
- مجموعة التخطيط الاستراتيجي
- مجموعة تكنولوجيات المعلومات
- حوكمة الشركات
- أنشطة الأوراق المالية
- الاحتيال والاختلاس
- مجموعة الموارد البشري
- مجموعة إدارة المخاطر
- وحدة مكافحة غسيل الأموال
- الخدمات المصرفية للأفراد
- وحدة شكاوي العملاء
- الإدارة القانونية
- مجموعة التدقيق الداخلي
- سرية معلومات العملاء
- البيئة الرقابية على مستوى البنك
- مجموعة العملاء

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017، آخذين بعين الاعتبار متطلبات دليل الارشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والابلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار اليها في الفقرة السابقة. ان الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة الى ذلك فان توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للمور الموضوعة للتقارير المرفقة، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2016، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في راينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجراء التي تم فحصها من قبلنا قد تم انشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الارشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيوز 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 28 فبراير 2017.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016

جـ. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

فيصل صقر الصقر
ترخيص رقم 172 فئة «أ»
بروتيفيتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م

2017
التقرير السنوي

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل ٣)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم)2/رب ، ر ب أ/2014/336) الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/ ر ب أ/2014/343) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/ ر ب أ/2014/346) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال)»بازل 3«(إلى إحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الإئتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً : هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الإقتصادية.

ثانياً : هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للبنك من:

الشريحة (1) – حقوق المساهمين (CET1) التي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال والاحتياطات طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها.

الشريحة (1) – رأس المال الإضافي (AT1) والذي يتألف من صكوك الشريحة الأولى الدائمة التي أصدرها البنك.

رأس المال من الشريحة (2) والذي يتكون من الجزء المسموح به من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر).

لا يوجد لدى البنك أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت الشريحة (1) «رأس المال الأساسي» مبلغ 98,842 ألف دينار كويتي (2016: 94,772 ألف دينار كويتي) – كما بلغت الشريحة (2) «رأس المال المساند» مبلغ 9,672 ألف دينار كويتي (2016: 6,591 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

هيكل رأس المال	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
شريحة (1): رأس المال الأساسي		
أ. الشريحة (1) – حقوق المساهمين (CET1)		
الأسهم العادية	**100,000**	100,000
الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة	**-**	-
الأرباح (الخسارة) المحتفظ بها	**(944)**	(4,798)
احتياطيات أخرى	**37**	(430)
إجمالي الشريحة (1) – حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات	**99,093**	94,772
الاستقطاع من الشريحة (1) – حقوق المساهمين (CET1)		
أسهم الخزانة	**-**	-
حصص الأرباح (المعلنة والتي لم تدفع)	**-**	-
الشهرة	**-**	-
استقطاعات أخرى	**-**	-
إجمالي الشريحة (1) – حقوق المساهمين (أ) بعد الاستقطاعات	**99,093**	94,772
ب. رأس المال الإضافي	**76,363**	-
الاستقطاعات من رأس المال الإضافي	**-**	-
إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات	**76,363**	-
إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) بعد الاستقطاعات (أ + ب)	**175,456**	94,772
الشريحة (2): رأس المال المساند		
رأس المال المؤهل (شريحة 2)	**-**	-
المخصصات العامة	**9,672**	6,591
إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات	**9,672**	6,591
الاستقطاع من رأس المال المساند (الشريحة 2)	**-**	-
إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات	**9,672**	6,591
إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) قبل التعديلات	**185,128**	101,363
التعديلات الأخرى	**-**	-
إجمال رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) بعد التعديلات	**185,128**	101,363

بلغ إجمالي إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار (لاشيء) كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: لاشيء).

نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متسقة وواضحة وهو ما يعزز إتساق ومقارنة عناصر رأس المال المفصح بين البنوك والدول المختلفة.

	البند	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات		
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	**100,000**	100,000
2	الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	**(944)**	(4,798)
3	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	**37**	(430)
4	رأس المال المصدر مباشرةً والذي يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1)	**-**	-
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	**-**	-
6	**حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية**	**99,093**	94,772
	حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
7	تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	**-**	-
8	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	**-**	-
9	الأصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	**-**	-
10	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	**-**	-
11	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	**-**	-
12	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	**-**	-
13	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكيك	**-**	-
14	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	**-**	-
15	صافي أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد	**-**	-
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	**-**	-
17	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	**-**	-
18	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	**-**	-
19	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	**-**	-
20	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	**-**	-
21	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	**-**	-
22	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمي البنك	**-**	-
23	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	**-**	-
24	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	**-**	-
25	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	**-**	-
26	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	**-**	-

البند		2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
27	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	-
28	**إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)**	-	-
29	**حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية**	**99,093**	94,772
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	**76,363**	-
31	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	**76,363**	-
32	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	-
33	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
34	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	-	-
35	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	-
36	**رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية**	**76,363**	-
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
37	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	-	-
38	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
39	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	-
40	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	-
41	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	-
42	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	-
43	**إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)**	-	-
44	**رأس المال الإضافي (AT1)**	**76,363**	-
45	**رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)**	**175,456**	94,772
	رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	-	-
47	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	-
49	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	-
50	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	**9,672**	6,591
51	**رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية**	**9,672**	6,591
	رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
52	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	-	-
53	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-

البند		2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
54	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)	-	-
55	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	-
56	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	-
57	**إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)**	-	-
58	**رأس المال المساند (الشريحة 2)**	**9,672**	6,591
59	**رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)**	**185,128**	101,363
60	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترجيح الإضافي 50%)**	**824,081**	563,240
	معدلات رأس المال والمصدات		
61	**حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	**12.02%**	16.83%
62	**رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	**21.29%**	16.83%
63	**إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	**22.46%**	18.00%
64	**متطلبات المصدات الخاصة بالبنك]الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1))تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي[، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	**9.50%**	9.50%
65	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**2.50%**	2.50%
66	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	**0.00%**	0.00%
67	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	**0.00%**	0.00%
68	**حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)**	**4.20%**	7.50%
	الحدود الدنيا		
69	**الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (9.5 % CET1)**	**78,288**	53,508
70	**الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 11 %**	**90,649**	61,956
71	**الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 13 %**	**107,131**	73,221
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	-	-
73	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	-
74	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
75	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
	حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
76	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	**15,437**	10,249
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	**9,672**	6,591
78	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	-
79	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	-

متطلبات التسوية

قامت المجموعة بتطبيق أسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية بين بنود الميزانية العمومية ومكونات رأس المال الرقابي على النحو المبين في التعليمات كما يلي:

الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة

31 ديسمبر 2017

الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة ألف دينار كويتي	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي ألف دينار كويتي	إشارة مرجعية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	**13,201**	**13,201**	
إيداعات لدى البنوك	**246,484**	**246,484**	
مدينو تمويل	**1,263,322**	**1,263,322**	
شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2	**9,672**	**9,672**	a
استثمارات متاحة للبيع	**165,921**	**165,921**	
استثمار في شركة محاصة	**31,102**	**31,102**	
عقارات استثمارية	**23,666**	**23,666**	
موجودات أخرى	**23,347**	**23,347**	
عقار ومعدات	**5,999**	**5,999**	
إجمالي الموجودات	**1,773,042**	**1,773,042**	
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**572,864**	**572,864**	
حسابات المودعين	**1,008,853**	**1,008,853**	
مطلوبات أخرى	**15,869**	**15,869**	
إجمالي المطلوبات	**1,597,586**	**1,597,586**	
حقوق الملكية			
رأس المال	**100,000**	**100,000**	b
خسائر متراكمة	**(944)**	**(944)**	
منها خسائر متراكمة مؤهلة كرأس مال عادي من الشريحة 1 (CET1)	**(944)**	**(944)**	c
احتياطي القيمة العادلة	**(214)**	**(214)**	d
احتياطي تحويل عملات اجنبية	**251**	**251**	e
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك	**99,093**	**99,093**	
الصكوك الدائمة – الشريحة 1	**76,363**	**76,363**	f
إجمالي حقوق الملكية	**175,456**	**175,456**	
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**1,773,042**	**1,773,042**	

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
	رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	رأس المال	100,000	b
2	خسائر مرحلة	(944)	c
3	احتياطي القيمة العادلة	(214)	d
4	احتياطي تحويل عملات اجنبية	251	e
5	**رأس المال العادي من الشريحة 1 – حقوق المساهمين (CET1)**	99,093	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات		
6	الصكوك الدائمة – الشريحة 1	76,363	f
7	**الشريحة 1 الإضافية من رأس المال**	76,363	
8	**الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)**	175,456	
	الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
9	أدوات الشريحة 2	-	
10	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	9,672	a
11	**الشريحة 2 من رأس المال**	9,672	
12	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)**	185,128	

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.

يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارىء والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

فيما يلي معدلات كفاية رأس المال:

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
.1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	**13.00%**	**22.46%**
.2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	**11.00%**	**21.29%**
.3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	**9.50%**	**12.02%**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
.1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	%18.00
.2	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	11.00%	%16.83
.3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	%16.83

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

معيار الرفع المالي:

يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

البند		2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
م	الإنكشافات داخل الميزانية		
1	البنود داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	**1,787,966**	1,136,959
2	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	**-**	-
3	إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) (مجموع السطرين 1 و2)	**1,787,966**	1,136,959
	الإنكاشفات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
4	تكلفة الاستبدال لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	**-**	-
5	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	**-**	-
6	إجمالي ضمانات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك.	**-**	-
7	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)	**-**	-
8	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)	**-**	-
9	إجمالي الانكشاف لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (مجموع الأسطر من 4 إلى 8)	**-**	-
	الإنكشافات الأخرى خارج الميزانية		
10	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحوط الائتماني)	**102,653**	50,296
11	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	**(63,262)**	(27,889)
12	البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين 10 و 11)	**39,391**	22,407
	رأس المال وإجمالي الانكشافات		
13	الشريحة الأولى من رأس المال	**175,456**	94,772
14	إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر 3، 9 و 12)	**1,827,357**	1,159,366
	معيار الرفع المالي		
15	معيار الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال (13) / اجمالي الانكشافات (14))	**9.60%**	8.17%

كما هو موضح أعلاه ، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 9.60% مقارنة بنسبة 8.17% عن العام السابق وترجع الزيادة في نسبة الرفع المالي بصفة أساسية إلى الآتي:

- إصدار صكوك مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى الإضافية خلال 2017.
- زيادة الانكشافات داخل وخارج الميزانية مقارنة بالعام السابق والتي نتجت عن زيادة أصول البنك بالإضافة إلى زيادة خطابات الضمان والإعتمادات المستندية المصدرة للعملاء.

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي:

م	البند	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	الإنكشافات داخل الميزانية		
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة	**1,773,042**	1,126,962
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي	**-**	-
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول استئمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثناؤها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي	**-**	-
4	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	**-**	-
5	الإنكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	**39,391**	22,407
6	الإنكشافات الأخرى	**14,924**	9,997
7	**إجمالي الإنكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)**	**1,827,357**	1,159,366

رابعاً : الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الإئتمان كما في 31 ديسمبر 2017 بمبلغ 99,845 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 68,068 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	**1,701**	**1,701**	**-**	**-**
2	المطالبات على الدول	**173,584**	**173,584**	**3,645**	**474**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**37,950**	**37,950**	**4,813**	**626**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**8,136**	**8,136**	**-**	**-**
6	المطالبات على البنوك	**224,344**	**224,344**	**41,115**	**5,345**
7	المطالبات على الشركات	**987,753**	**798,302**	**462,975**	**60,187**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**261,363**	**256,860**	**146,327**	**19,023**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**13,196**	**11,041**	**5,371**	**698**
11	مراكز السلع والبضائع	**5,387**	**5,387**	**3,231**	**420**
12	الاستثمارات العقارية	**54,767**	**54,767**	**62,416**	**8,114**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**9,439**	**6,199**	**5,256**	**683**
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**49,737**	**49,737**	**32,881**	**4,275**
	الإجمالي	**1,827,357**	**1,628,008**	**768,030**	**99,845**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	1,616	1,616	-	-
2	المطالبات على الدول	125,376	125,376	9,747	1,267
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	27,719	4,928	641
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	10,544	-	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	120,232	23,875	3,104
7	المطالبات على الشركات	459,849	402,010	236,145	30,699
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	172,518	99,945	12,993
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	3,062	1,007	131
11	مراكز السلع والبضائع	116	116	93	12
12	الاستثمارات العقارية	14,816	14,816	17,167	2,232
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	124,163	107,359	13,957
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	37,919	23,318	3,032
	الإجمالي	1,159,366	1,040,091	523,584	68,068

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمدينو التمويل مبلغ 75,915 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 56,889 ألف دينار كويتي) ، كما هو موضح بالبيان التالي:

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	**25,999**	**25,999**	**-**	**-**
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**25,046**	**25,046**	**-**	**-**
3	المطالبات على البنوك	**43,178**	**43,178**	**13,114**	**1,705**
4	المطالبات على الشركات	**900,025**	**710,682**	**411,327**	**53,473**
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**261,363**	**256,860**	**148,664**	**19,326**
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**	**-**
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**13,196**	**11,041**	**5,470**	**711**
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**9,439**	**6,199**	**5,383**	**700**
	الإجمالي	**1,278,246**	**1,079,005**	**583,958**	**75,915**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	7,750	7,750	4,540	590
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	15,087	15,087	-	-
3	المطالبات على البنوك	29,166	29,166	6,928	901
4	المطالبات على الشركات	424,687	366,848	214,920	27,940
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	172,518	101,056	13,137
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	3,062	1,017	132
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	124,163	109,149	14,189
	الإجمالي	837,869	718,594	437,610	56,889

2. مخاطر السوق

كما في 31 ديسمبر 2017، قدرت الإنكشافات المرجحة المحتسبة لمخاطر السوق مبلغ 3,738 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 3,481 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 486 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 453 ألف دينار كويتي).

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2017 هي 52,313 ألف دينار كويتي (2016: 36,175 ألف دينار كويتي)، وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 6,801 ألف دينار كويتي (2016: 4,703 ألف دينار كويتي).

خامساً : إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الإنكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية وإستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم. فيما يلي نعرض معلومات حول انكشاف البنك على المخاطر، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلاً عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك («مجلس الإدارة») مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

فيما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والإستثمار (BCIC). وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، لمساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر و الرقابة لدى البنك.

كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والإستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الاداره للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم ، توزيع الأصول ، هيكل الخصوم ، تنويع التمويل ، خفض التكاليف ، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم ، وصافي هامش العائد ، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطرالذي يمكن قبوله فيما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمّكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئة أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحمله البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمودعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخروقات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو لتجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مجمّع، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك. كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر. وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناءً على كل من إستراتيجيات الأعمال، الأداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تحليلاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم ، لجنة التمويل والاستثمار، اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد و قياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزعة المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

1.5 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدارسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانشكافات، بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك بإعتماد السياسات التمويلية و الإستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الإستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها، وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحتها تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف العروض التمويلية والاستثمارية للبنك نيابةً عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لإتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان – إن أمكن ذلك – والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الإنكشافات «المصنفة وغير المصنفة» المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الإئتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	**1,701**	**-**	**1,701**
2	المطالبات على الدول	**173,584**	**146,680**	**26,904**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**37,950**	**2,000**	**35,950**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**8,136**	**8,136**	**-**
6	المطالبات على البنوك	**224,344**	**212,200**	**12,144**
7	المطالبات على الشركات	**987,753**	**29,770**	**957,983**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**261,363**	**-**	**261,363**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**13,196**	**-**	**13,196**
11	مراكز السلع والبضائع	**5,387**	**-**	**5,387**
12	الاستثمارات العقارية	**54,767**	**-**	**54,767**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**9,439**	**-**	**9,439**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**49,737**	**-**	**49,737**
	الإجمالي	**1,827,357**	**398,786**	**1,428,571**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الإئتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	1,616	-	1,616
2	المطالبات على الدول	125,376	125,376	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	2,000	25,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	10,544	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	100,253	19,979
7	المطالبات على الشركات	402,010	15,111	386,899
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,518	-	172,518
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,062	-	3,062
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	116
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	124,163	-	124,163
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	-	37,919
	الإجمالي	1,040,091	253,284	786,807

إجمالي الانكشافات «الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار» المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	**1,701**	**1,701**	**-**
2	المطالبات على الدول	**173,584**	**29,582**	**144,002**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**37,950**	**5,300**	**32,650**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**8,136**	**1,136**	**7,000**
6	المطالبات على البنوك	**224,344**	**38,231**	**186,113**
7	المطالبات على الشركات	**987,753**	**169,501**	**818,252**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**261,363**	**36,503**	**224,860**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**13,196**	**1,843**	**11,353**
11	مراكز السلع والبضائع	**5,387**	**752**	**4,635**
12	الاستثمارات العقارية	**54,767**	**7,649**	**47,118**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**9,439**	**1,318**	**8,121**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**49,737**	**27,558**	**22,179**
	الإجمالي	**1,827,357**	**321,074**	**1,506,283**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	1,616	1,616	-
2	المطالبات على الدول	125,376	20,189	105,187
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	4,399	23,320
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	1,673	8,871
6	المطالبات على البنوك	120,232	24,013	96,219
7	المطالبات على الشركات	459,849	89,827	370,022
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	27,393	145,256
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	486	2,577
11	مراكز السلع والبضائع	116	19	97
12	الاستثمارات العقارية	14,816	2,351	12,465
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	29,427	156,040
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	16,040	21,879
	الإجمالي	1,159,366	217,433	941,933

متوسط الانكشافات « الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة» على أساس ربع سنوي

2017

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	**2,928**	**2,928**	**-**
2	المطالبات على الدول	**142,204**	**23,544**	**118,660**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**47,989**	**6,820**	**41,169**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**8,582**	**1,228**	**7,354**
6	المطالبات على البنوك	**176,719**	**30,589**	**146,130**
7	المطالبات على الشركات	**698,523**	**126,215**	**572,308**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**232,930**	**32,969**	**199,961**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**5,011**	**706**	**4,305**
11	مراكز السلع والبضائع	**2,197**	**304**	**1,893**
12	الاستثمارات العقارية	**37,033**	**5,223**	**31,810**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**210,288**	**29,873**	**180,415**
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**47,684**	**25,543**	**22,141**
	الإجمالي	**1,612,088**	**285,942**	**1,326,146**

2016

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	1,618	1,618	-
2	المطالبات على الدول	111,893	18,953	92,940
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,098	2,805	15,293
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,166	1,565	8,601
6	المطالبات على البنوك	99,699	19,288	80,411
7	المطالبات على الشركات	401,061	76,781	324,280
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	153,485	23,673	129,812
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,596	553	3,043
11	مراكز السلع والبضائع	191	30	161
12	الاستثمارات العقارية	14,971	2,307	12,664
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	157,485	24,289	133,196
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	32,122	14,884	17,238
	الإجمالي	1,004,385	186,746	817,639

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ تركزات المخاطر الائتمانية عند إشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدى إلى تأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى. وتشير تركزات المخاطر الائتمانية إلى تأثر أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الإئتمان

2017

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	1,701	-	-	-	-	1,701
2	المطالبات على الدول	167,187	-	5,492	905	-	173,584
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	30,619	-	-	7,331	-	37,950
5	المطالبات على بنوك التنمية	8,136	-	-	-	-	8,136
6	المطالبات على البنوك	189,348	1,678	27,534	5,784	-	224,344
7	المطالبات على الشركات	924,700	16,286	32,781	11,006	2,980	987,753
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	261,363	-	-	-	-	261,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	13,196	-	-	-	-	13,196
11	مراكز السلع والبضائع	5,387	-	-	-	-	5,387
12	الاستثمارات العقارية	14,045	31,102	9,620	-	-	54,767
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	9,439	-	-	-	-	9,439
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	39,105	10,632	-	-	-	49,737
	الإجمالي	1,664,226	59,698	75,427	25,026	2,980	1,827,357

2016

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	1,616	-	-	-	-	1,616
2	المطالبات على الدول	108,553	-	9,073	7,750	-	125,376
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	20,246	-	-	7,473	-	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	-	-	-	-	10,544
6	المطالبات على البنوك	103,555	2,283	12,021	2,373	-	120,232
7	المطالبات على الشركات	437,811	3,127	10,097	8,814	-	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	-	-	-	-	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	-	-	-	-	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-	-	-	116
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	-	-	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	-	-	-	-	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	27,635	10,284	-	-	-	37,919
	الإجمالي	1,086,071	15,694	31,191	26,410	-	1,159,366

الإستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	1,701	-	-	1,701
2	المطالبات على الدول	85,597	42,261	45,726	173,584
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	25,046	-	12,904	37,950
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	8,136	8,136
6	المطالبات على البنوك	199,306	2,722	22,316	224,344
7	المطالبات على الشركات	642,395	297,058	48,300	987,753
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,022	2,486	257,855	261,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	13,196	-	-	13,196
11	مراكز السلع والبضائع	-	5,387	-	5,387
12	الاستثمارات العقارية	-	-	54,767	54,767
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	6,329	3,110	-	9,439
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	7,727	3,954	38,056	49,737
	الإجمالي	982,319	356,978	488,060	1,827,357

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	1,616	-	-	1,616
2	المطالبات على الدول	94,477	13,594	17,305	125,376
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	15,087	-	12,632	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	3,062	7,482	10,544
6	المطالبات على البنوك	99,648	2,914	17,670	120,232
7	المطالبات على الشركات	308,661	129,317	21,871	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	528	934	171,187	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	-	-	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	-	116	-	116
12	الاستثمارات العقارية	-	-	14,816	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	136,295	48,820	352	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	1,708	574	35,637	37,919
	الإجمالي	661,083	199,331	298,952	1,159,366

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2017

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	1,701	1,701
2	المطالبات على الدول	-	-	-	147,584	26,000	173,584
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	25,046	-	-	12,904	-	37,950
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	8,136	-	-	-	8,136
6	المطالبات على البنوك	-	224,344	-	-	-	224,344
7	المطالبات على الشركات	199,589	86,113	568,117	-	133,934	987,753
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	261,363	261,363
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	-	-	-	13,196	13,196
11	مراكز السلع والبضائع	5,387	-	-	-	-	5,387
12	الاستثمارات العقارية	-	-	54,767	-	-	54,767
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	5,935	-	3,504	9,439
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	49,737	49,737
	الإجمالي	230,022	318,593	628,819	160,488	489,435	1,827,357

2016

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	1,616	1,616
2	المطالبات على الدول	-	-	-	117,626	7,750	125,376
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	27,719	-	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	10,544	-	-	-	10,544
6	المطالبات على البنوك	-	120,232	-	-	-	120,232
7	المطالبات على الشركات	142,587	30,586	208,810	-	77,866	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	172,649	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	-	-	-	3,063	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-	-	-	116
12	الاستثمارات العقارية	-	-	14,816	-	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	185,467	-	-	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	37,919	37,919
	الإجمالي	142,703	161,362	409,093	145,345	300,863	1,159,366

1.1.5 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يتم تحديد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة ومتأخرة السداد، إضافة إلى الانكشافات منخفضة القيمة بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. يتم إحتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتفق مع كل من تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات والمعايير المحاسبية المعمول بها. تضع تعليمات البنك المركزي التي تتعلق بالمخصصات المحددة فروقاً بين التسهيلات المقدمة للشركات والأفراد والجهات السيادية والتي يتم تطبيقها على التسهيلات المنتظمة والمتعثرة.

علاوة على ذلك، يجب أن يبلغ الحد الأدنى للمخصص العام 1% من التسهيلات الائتمانية الممولة بالكامل و0.5% من التسهيلات الائتمانية الغير ممولة، وذلك عندما لا يتم أخذ مخصصات محددة بموجب تلك التعليمات.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسية

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينون للبنك 18,649 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة (31 ديسمبر 2016: 5,759 ألف دينار كويتي) ومبلغ 16,494 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض إحتساب معيار كفاية رأس المال (31 ديسمبر 2016: 5,758 ألف دينار كويتي).

وبلغت مخصصات البنك 20,890 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 15,437 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 12,945 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 10,249 ألف دينار كويتي)).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	**16,156**	**14,001**	**3,902**	**10,099**	**53,504**
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**2,493**	**2,493**	**1,551**	**942**	**5,490**
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	-
	الإجمالي	**18,649**	**16,494**	**5,453**	**11,041**	**58,994**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	3,666	3,666	1,851	1,815	6,303
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,093	2,092	845	1,247	7,269
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	5,968
	الإجمالي	5,759	5,758	2,696	3,062	19,540

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**18,649**	**5,453**	**11,041**	**58,994**
2	أوروبا	**-**	**-**	**-**	**-**
3	آسيا	**-**	**-**	**-**	**-**
	الإجمالي	**18,649**	**5,453**	**11,041**	**58,994**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,759	2,696	3,062	19,540
2	أوروبا	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-
	الإجمالي	5,759	2,696	3,062	19,540

إنكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للقطاعات الصناعية

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	**4,066**	**2,108**	**1,245**	**3,905**
2	بنوك ومؤسسات مالية	**-**	**-**	**-**	**-**
3	إنشاءات وعقارات	**11,103**	**1,301**	**8,360**	**47,022**
4	أخرى	**3,480**	**2,044**	**1,436**	**8,067**
	الإجمالي	**18,649**	**5,453**	**11,041**	**58,994**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	3,666	1,851	1,815	1,342
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	-	-	-	7,891
4	أخرى	2,093	845	1,247	10,307
	الإجمالي	5,759	2,696	3,062	19,540

تقادم الإنكشافات الغير منتظمة والمتأخرة

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	-	9,847	5,310	3,492	18,649
2	متأخرة	58,994	-	-	-	58,994
	الإجمالي	58,994	9,847	5,310	3,492	77,643

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	-	1,472	4,113	174	5,759
2	متأخرة	19,540	-	-	-	19,540
	الإجمالي	19,540	1,472	4,113	174	25,299

رصيد المخصص العام

م	توزيع المخصص العام على الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
1	المطالبات على الدول	-	78
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	250	151
3	المطالبات على البنوك	368	292
4	المطالبات على الشركات	12,154	6,761
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,571	1,725
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	94	1,242
	الإجمالي	15,437	10,249

م	توزيع المخصص العام وفقاً للتقسيم الجغرافي	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14,651	9,897
2	أوروبا	547	178
3	آسيا	46	143
4	باقي دول العالم	193	31
	الإجمالي	15,437	10,249

2.1.5 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك. ووفق السياسة الائتمانية، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه؛ حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف. ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح إلخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2017
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	**1,701**	**-**	**-**
2	المطالبات على الدول	**173,584**	**-**	**-**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**37,950**	**-**	**-**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**8,136**	**-**	**-**
6	المطالبات على البنوك	**224,344**	**-**	**-**
7	المطالبات على الشركات	**987,753**	**189,451**	**-**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**261,363**	**4,503**	**-**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**13,196**	**2,155**	**-**
11	مراكز السلع والبضائع	**5,387**	**-**	**-**
12	الاستثمارات العقارية	**54,767**	**-**	**-**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**9,439**	**3,240**	**-**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**49,737**	**-**	**-**
	الإجمالي	**1,827,357**	**199,349**	**-**

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	1,616	-	-
2	المطالبات على الدول	125,376	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	-	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	-	-
7	المطالبات على الشركات	459,849	57,839	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	131	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	1	-
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	61,304	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	-	-
	الإجمالي	1,159,366	119,275	-

2.5 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملة، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقياً والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطار السوق الرسمي.

1.2.5 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية فيما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.

ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.

إجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

3.5 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة على ذلك، تتم مراقبة مركز احتياطيات السيولة ومعدلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارئ، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارئ في السيولة، وتضع خطة تمويل الطوارئ إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارئ على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة، وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارئ. و تعتبر خطة تمويل الطوارئ جزء مكمل من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطوارئ فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 103% كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 84%)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	**2017**	2016
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	**1,335,608**	861,606
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	**1,302,568**	1,021,109
	المعدل الحالي %	**103%**	84%

نورد فيما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2017
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	**حتى 3 أشهر**	**من 3 أشهر إلى 12 شهر**	**أكثر من عام**	**الإجمالي**
1	الحسابات الجارية	**106,884**	**-**	**-**	**106,884**
2	حسابات الاستثمار المطلقة	**754,470**	**418,317**	**293,004**	**1,465,791**
3	حسابات الاستثمار المقيدة	**-**	**-**	**-**	**-**
4	ودائع أخرى	**9,042**	**-**	**-**	**9,042**
	الإجمالي	**870,396**	**418,317**	**293,004**	**1,581,717**

2016
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	51,996	-	-	51,996
2	حسابات الاستثمار المطلقة	551,237	406,866	10,123	968,226
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	4,407	-	-	4,407
	الإجمالي	607,640	406,866	10,123	1,024,629

1.3.5 معيار تغطية السيولة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة الكمية والكيفية في هذا القسم وفقاً لتعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/2014/346) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة و المرسل إلى جميع البنوك المحلية الإسلامية في 2014/12/23.

معيار تغطية السيولة

الإفصاح النوعي لمعيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياس عالمي لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريوهات ضغط محددة.

يتم احتساب معيار تغطية السيولة كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة (HQLAs)}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام الـ 30 التالية}}$$

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول و أصول المستوى الثاني. حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني / الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة (ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيول خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر 2017 بلغ 140.96 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي منه 75%. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوم 215.6 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 102.6 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 125% (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 80% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي لعام 2017. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لديه سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017*

"القيمة بالألف دينار"

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *
	الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)		
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		140,958
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	169,207	30,267
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	169,207	30,267
5	الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	282,292	163,450
6	الودائع التشغيلية	-	-
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	282,292	163,450
8	الالتزامات المضمونة		
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	437,491	21,875
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		215,591
	التدفقات النقدية الداخلة		
16	معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)	106,425	102,557
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	106,425	102,557
	معيار تغطية السيولة		
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		140,958
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		113,034
22	معيار تغطية السيولة		125%

* متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام العمل المعد عنها النموذج.

الجدول التالي يوضح نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

"القيمة بالألف دينار"

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *
	الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)		
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		117,782
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	83,372	14,110
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	83,372	14,110
5	الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.	203,969	98,563
6	الودائع التشغيلية	-	-
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	203,969	98,563
8	الالتزامات المضمونة		-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	279,594	13,980
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		126,653
	التدققات النقدية الداخلة		
16	معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)	54,382	51,503
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	54,382	51,503
	معيار تغطية السيولة		
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		117,782
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		75,832
22	معيار تغطية السيولة		155%

4.5 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من التغير في معدلات الأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

2017
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	**271**	**483**	**527**	**266**	**64**	**1,611**
الالتزامات	**(232)**	**(528)**	**(818)**	**(401)**	**(101)**	**(2,080)**
صافي التأثير	**39**	**(45)**	**(291)**	**(135)**	**(37)**	**(469)**

2017
ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	**(271)**	**(483)**	**(527)**	**(266)**	**(64)**	**(1,611)**
الالتزامات	**232**	**528**	**818**	**401**	**101**	**2,080**
صافي التأثير	**(39)**	**45**	**291**	**135**	**37**	**469**

2016
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	208	421	811	249	23	1,712
الالتزامات	(175)	(358)	(600)	(286)	(190)	(1,609)
صافي التأثير	33	63	211	(37)	(167)	103

2016
ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(208)	(421)	(811)	(249)	(23)	(1,712)
الالتزامات	175	358	600	286	190	1,609
صافي التأثير	(33)	(63)	(211)	37	167	(103)

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفية

يتم تصنيف مراكز حقوق الملكية في المحفظة المصرفية «وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية» على أنها أوراق مالية متاحة للبيع. يحتفظ البنك بهذه الإستثمارات بغرض تحقيق إيرادات من خلال توزيعات أرباح أو إرتفاع بالقيمة السوقية. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بشكل دوري ويتم تصنيف أرباح/خسائر التقييم ضمن بند أرباح/خسائر متراكمة بالقيمة العادلة وذلك ضمن بنود حقوق الملكية. بالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية المسعرة والمتداولة في أسواق مال نشطة، فيتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار العطاءات. بينما يتم تحديد القيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية الغير مسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة، أو وفق التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة، أو نماذج التقييم المناسبة الأخرى. وبالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية التي يتعذر تقدير القيمة العادلة لها بدقة، فإنه يتم تسجيلها على أساس التكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

بلغت استثمارات البنك المتاحة للبيع بخلاف صكوك التمويل مبلغ 25,781 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 26,005 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

الإستثمارات	**2017** ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	**756**	837
أوراق مالية غير مسعرة	**4,098**	4,098
صناديق ومحافظ غير مسعرة	**16,923**	16,789
إستثمارات أخرى غير مسعرة	**4,004**	4,281
الإجمالي	**25,781**	26,005

تم تسجيل جميع إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة فيما عدا الغير مسعرة منها، والتي يتم تسجيلها بناءً على التكلفة مطروحاً منها مخصص إنخفاض القيمة (إن وجد).

خلال 2017، قام البنك بتسجيل أرباح محققة من بيع استثمارات حقوق الملكية (لا شيء) (2016: لا شيء) في بيان الدخل وقام بإدراج الخسائر الغير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المسعرة بمبلغ 81 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: خسائر 59 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2017 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 1,940 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 1,978 ألف دينار كويتي).

6.5 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

1.6.5 إطار عمل مخاطر التشغيل

إعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ «الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية» وتوجيهاته الخاصة بـ «الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها». إضافة إلى ذلك، يولي البنك إهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات فيما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة إستمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية إحتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير مواتٍ.

سادساً : حسابات الإستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.

كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق إستثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح. ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.

يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام، ولا يتم خصم التكاليف الغير مباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفاصيل الاتفاقات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2017

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	**% 1.023**	**% 1.030**	**% 1.006**	**% 1.005**

2016

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	% 1.102	% 1.019	% 1.011	% 1.021

سابعاً : الضوابط الشرعية

تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمراقبة وتنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة. كما تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمراقبة هذه القرارات بشكل يومي وكذا الرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقات.

جرى التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناءً على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

في 31 ديسمبر 2017 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 27 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 27 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يترأس اللجنة السيد/ سامي فهد الرشيد وتضم في عضويتها السيد/ مصعب عمر الفليج والسيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر، وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والإلتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.

ولقد قامت اللجنة بالإستعانة بشركة ميرسر للإستشارات الادارية كمستشار خارجي تحديث برامج الحوافز طويلة و قصيرة الأجل ، بالإضافة إلى اطار إدارة الأداء و هيكل الرواتب الجديد و سياسة المكافآت لمسئولي الإدارة العليا و جميع موظفين البنك و تطوير نظام العمولة لموظفين المراكز الربحية.

وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) مايلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
- تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
- العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
- مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.

التعديلات على المكافآت:

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوي (الثابتة و المتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات و المكافآت و يخضع بعد ذلك للمراجعة و الاعتماد من قبل مجلس الإدارة.

تخضع المكافآت المتغيرة المؤجلة للضوابط التالية:

تخضع المكافآت لمبدأ الاسترداد في حال التجاوزات او المعلومات المضللة او تخطي حدود المخاطر المعتمدة موافقه مسبقة. بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام عشر إجتماعات وبلغت المكافآت التي تم دفعها لأعضاءها 12 ألف دينار كويتي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 9 آلاف دينار كويتي).

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة فى بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذى ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الأخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والاشرافية و عددهم 15 شخصاً، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة و عددهم15 شخص، و هذه الفئة تشمل مسئولي الرقابة المالية و إدارة المخاطر و إدارة الإلتزام و إدارة التدقيق الداخلي و وحدة مكافحة غسيل الأموال.

3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة و عددهم 11 شخص ، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفى إداراتهم، وتقع عليهم المسئولية النهائية والخضوع للمسائلة عن المخاطر المتخذه.

يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد.

كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.

تعد المجموعة المختصة بإدارة المخاطر و مجموعة التدقيق الداخلي و إدارة التوافق و الالتزام وحدات مستقلة و تقوم برفع التقارير الى اللجان المختصة بهم المنبثقة عن مجلس الادارة و التي تقوم بتقييمها. و تقوم وظيفة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها المنبثقة عن مجلس الادارة و التي تقييم بدورها. و يتم تحديد اجمالي مكافأت هذه المناصب و اعتمادها من قبل لجنة المخاطر و لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقين عن مجلس الإدارة كأطراف مستقلة بالكامل.

إن وظيفة إدارة المخاطر و ادارة التوافق و الالتزام مستقلة و تقوم برفع التقارير الى لجنة مجلس الإدارة للمخاطرو لجنة مجلس الادارة للحوكمة و يتم تقييم أداء رئيس مجموعة أدارة المخاطر بالمجموعة سنويا من قبل لجنة المخاطر. و يتحدد و يعتمد أجمالي المكافأت الخاصة به بصورة مستقلة من خلال لجنة المخاطر .

تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحصيف للمخاطر.

تقييم الوظائف:

1. يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.

2. العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف ، وذلك باستخدام طريقة IPE Tool مبنية على العوامل التاليه:
   - التأثير علي البنك
   - التواصل خارج و داخل البنك
   - مدى تعقيدات المهام الوظيفية
   - المعرفه
   - الخطر المحيط في بيئة العمل

3. لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفية المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

4. تتولى وحدة إدارة المكافأت مسئولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفية دقيقة.

لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2017 (2016: 1 موظف حصل على مكافأة عند توقيع العقد قدرها 10 آلاف دينار كويتي).

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

2017

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	**1,608,348**	**-**
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
3	مكافآت أخرى	**74,082**	**-**
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	**365,818**	**145,838**
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
6	مكافآت أخرى	**-**	**-**
	الإجمالي	**2,048,248**	**145,838**

2016

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	1,247,114	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	53,993	-
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	251,348	137,245
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,552,455	137,245

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصل عليها الموظفون ذو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر:

2017

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	**1,321,444**	**-**
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
3	مكافآت أخرى	**45,693**	**-**
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	**284,731**	**127,574**
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
6	مكافآت أخرى	**-**	**-**
	الإجمالي	**1,651,868**	**127,574**

2016

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	1,262,285	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	41,755	-
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	204,687	135,270
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,508,727	135,270

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصلت عليها كل فئة من موظفي البنك:

2017

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة «غير مقيدة» (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	15	**67,438**	**2,048,248**
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	15	**67,438**	**1,651,868**
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	11	**67,438**	**1,088,399**

2016

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة «غير مقيدة» (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	12	507,256	1,552,455
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	15	507,256	1,508,727
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	10	-	883,443

2017
التقرير السنوي

البيانات المالية
وتقرير مراقبي الحسابات

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 2295 5000 / 2245 2880
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت

تليفون : +965 2228 7000
فاكس : +965 2228 7444

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بنك وربة ش.م.ك.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. («البنك») وشركاته التابعة (يشار اليها معا بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. ان مسؤوليتنا طبقا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الاخلاقيات المهنية للمحاسبين. اننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من ابداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

ان أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وابداء رأينا حولها دون ابداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة

يتم المحاسبة عن أرصدة التمويل المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصصات لانخفاض القيمة، ان انخفاض قيمة أرصدة التمويل

المدينة يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، ويتعين على الإدارة تحديد أرصدة التمويل المدينة التي انخفضت قيمتها واجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان والتقييم والدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من أرصدة التمويل المدينة.

نظرا لأهمية أرصدة التمويل المدينة وما يرتبط بذلك من عدم تأكد من التقديرات، فان هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

يشتمل الايضاح رقم 2.4 حول البيانات المالية المجمعة على عرض لأساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان واستجاباتها لتلك المخاطر، بما في ذلك سياسات الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة أرصدة التمويل المدينة وعملية احتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فاعلية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة التي تحدد أرصدة التمويل المدينة منخفضة القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها.

بالإضافة الى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة التمويل المدينة القائمة كما في تاريخ البيانات المالية. وقمنا بتقييم معايير تحديد الانخفاض في القيمة، وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضا مما إذا كانت الإدارة قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها أرصدة التمويل المدينة منخفضة القيمة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لأرصدة التمويل المدينة غير منخفضة القيمة، قمنا بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات حول وجود مخاطر تعثر.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017

ان الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. ينكون قسم «المعلومات الأخرى» من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017ن بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنكن قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

ان رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فان مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الخرى البينة أعلاه وتحديد ما اذا كانت غير متوفقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل ايه علمنا أثناء الاتدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. واذا ما توصلنا الى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الخرى، استنادا الى العمال اليتي قمنا بها لى المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فانه يتعين علينا ادراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب ادراجه في تقرينا فيتما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المجمعة

ان الإدارة هي المسؤولة عن اعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولي ة للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند اعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسبا، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الاجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الاشراف على عملية اعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

ان هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. ان التوصل الى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد الا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقا لمعايير الدقيق الدولية سوف تنتهي دائما باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية اذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصور على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من ابداء رأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث ان الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير او الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية أدوت الرقابة الداخلية لدى المجموعة

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة

- التوصل الى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما اذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكا جوهريا حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل الى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقبي الحسابات، الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الافصاحات. تستند نتائج تدقيقنا الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الافصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والاحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ان مسؤوليتنا هي ابداء التوجيهات والاشراف على علمية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن راي التدقيق.

اننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال الدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق

نزود أيضا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة الى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسبا.

ومن خلال الأمور التي يتم ابلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. اننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جدا، عندما نتوصل الى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشك لمعقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضا، أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، واننا قد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي

رأيناها ضرورية لأغراض الدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/434 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على الموالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقا للأصول المرعية. حسبما وصل اليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المالي والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص لعيها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /434/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيرا ماديا على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضا أنه خلال تدقيقنا لم يرد الى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية أو التعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيرا ماديا على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبد العزيز المطوع

مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة (أ)
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

14 يناير 2018
الكويت

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**13,201**	5,480
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**246,484**	166,940
مدينو تمويل	4	**1,263,322**	827,872
استثمارات متاحة للبيع	5	**165,921**	99,825
استثمارات في مشاريع مشتركة	6	**31,102**	-
عقارات استثمارية	7	**23,666**	14,815
موجودات أخرى		**23,347**	6,387
عقار ومعدات		**5,999**	5,643
إجمالي الموجودات		**1,773,042**	1,126,962
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8	**572,864**	274,131
حسابات المودعين	9	**1,008,853**	750,498
مطلوبات أخرى		**15,869**	7,561
إجمالي المطلوبات		**1,597,586**	1,032,190
حقوق الملكية	10		
رأس المال		**100,000**	100,000
خسائر متراكمة		**(944)**	(4,798)
احتياطي القيمة العادلة		(214)	(430)
احتياطي تحويل عملات اجنبية		**251**	-
حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي البنك		**99,093**	94,772
الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**76,363**	-
إجمالي حقوق الملكية		**175,456**	94,772
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,773,042**	1,126,962

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**51,704**	31,094
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(23,061)**	(14,678)
صافي إيرادات التمويل		**28,643**	16,416
صافي إيرادات استثمار	12	**6,259**	4,439
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	13	**2,178**	1,583
إيرادات أخرى		**303**	234
ربح تحويل عملات أجنبية		**601**	261
إيرادات التشغيل		**37,984**	22,933
تكاليف موظفين		**(11,640)**	(9,304)
مصروفات عمومية وإدارية		**(5,092)**	(4,067)
استهلاك		**(1,270)**	(1,631)
مصروفات التشغيل		**(18,002)**	(15,002)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**19,982**	7,931
مخصص انخفاض القيمة	14	**(12,876)**	(5,212)
الربح قبل الاستقطاعات		**7,106**	2,719
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(184)**	(64)
الزكاة		**(74)**	(20)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(80)**	(60)
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
ربحية السهم الأساسية والمخففة	15	**4.32 fils**	fils 2.58

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
ايرادات (خسائر) شاملة أخرى:			
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل المجمع:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**563**	(39)
أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع محققة خلال السنة، محولة إلى بيان الدخل المجمع	12	**(347)**	(44)
تعديل تحويل عملات أجنبية		**251**	-
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة		**467**	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**7,235**	2,492

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	رأس المال	خسائر متراكمة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي البنك	الصكوك الدائمة الشريحة 1	إجمالي حقوق الملكية
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2017	**100,000**	**(4,798)**	**(430)**	**-**	**94,772**	**-**	**94,772**
صافي ربح السنة	-	6,768	-	-	6,768	-	6,768
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	216	251	467	-	467
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	6,768	216	251	7,235	-	7,235
إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	76,363	76,363
تكاليف معاملات إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	(463)	-	-	(463)	-	(463)
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 11)	-	(2,451)	-	-	(2,451)	-	(2,451)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**100,000**	**(944)**	**(214)**	**251**	**99,093**	**76,363**	**175,456**
الرصيد في 1 يناير 2016	100,000	(7,373)	(347)	-	92,280	-	92,280
صافي ربح السنة	-	2,575	-	-	2,575	-	2,575
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	(83)	-	(83)	-	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	2,575	(83)	-	2,492	-	2,492
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	100,000	(4,798)	(430)	-	94,772	-	94,772

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**6,768**	2,575
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	12	**(347)**	(44)
إيرادات توزيعات أرباح	12	**(1,535)**	(1,759)
إيرادات صكوك	12	**(3,500)**	(1,873)
حصة في نتائج مشاريع مشتركة	12	**67**	-
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	12	**(796)**	(659)
إيرادات استثمار أخرى	12	**(148)**	(104)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**888**	368
استهلاك		**1,270**	1,631
مخصص انخفاض القيمة	14	**12,876**	5,212
		15,543	5,347
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		**(22,684)**	(46,351)
مدينو تمويل		**(447,224)**	(289,064)
موجودات أخرى		**(16,903)**	(1,489)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**298,342**	29,798
حسابات المودعين		**258,355**	317,033
مطلوبات أخرى		**8,485**	426
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**93,914**	15,700
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية			
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(149,646)**	(45,673)
المحصل من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		**82,318**	14,919
شراء استثمارات في مشاريع مشتركة		**(31,686)**	-
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في مشاريع مشتركة	6	**392**	-
شراء عقار استثماري	7	**(8,891)**	-
شراء عقار ومعدات		**(1,651)**	(898)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,535**	1,759
إيرادات صكوك مستلمة		**3,709**	2,099
إيرادات تأجير مستلمة		**1,138**	963
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(102,782)**	(26,831)
الأنشطة التمويلية			
تكاليف إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**(463)**	-
متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**76,363**	-
أرباح مدفوعة عن إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	11	**(2,451)**	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**73,449**	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		**64,581**	(11,131)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**116,505**	127,636
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**181,086**	116,505

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1. معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. («البنك») هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي («البنك المركزي») بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28. شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر في 14 يناير 2018. للجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالمجموعة والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2017. فيما يلي طبيعة وتأثير كل تعديل من هذه التعديلات.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية: مبادرة الافصاح

تتطلب التعديلات من الشركات الإفصاح عن التغيرات في مطلوباتها الناتجة عن أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية (على سبيل المثال، أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية).

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات على المعايير الصادرة ذات الصلة بالمجموعة، ولكنها لم تسرِ بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 الإصدار الأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» الأدوات المالية» الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (39) «الأدوات المالية»: التحقق والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية (9). يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التغطية، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن ليست معلومات المقارنة إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

سوف تختار المجموعة الإعفاء الذي يتيح لها عدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وسيتم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ضمن الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018.

خلال سنة 2017، قامت المجموعة بإجراء تقييم تفصيلي لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتاحة حاليًا وقد يخضع للتغييرات الناتجة من المعلومات المؤيدة المعقولة الإضافية المتاحة للمجموعة حتى تقوم المجموعة بعرض أول بيانات مالية لها تتضمن تاريخ التطبيق المبدئي.

(أ) التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) منهجاً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. يشمل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية، على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد هذا المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي (39)؛ وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والمدينين، والمتاحة للبيع.

قامت المجموعة بتقييم معايير التصنيف والقياس لكي يتم تطبيقها على العديد من الموجودات المالية، آخذا متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في الاعتبار فيما يتعلق بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية/ سداد المبالغ الأساسية والأرباح فقط. إن التأثيرمن نطبيق منهج التصنيف والقياس للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) يتمثل فيما يلي:

- لا تتوقع المجموعة أن ينتج تأثير جوهري على بيان مركزها المالي المجمع عند تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستثناء بعض الموجودات المالية المحتفظ بها كمتاحة للبيع ، وهي بصورة رئيسية تلك التي تمثل استثمار المجموعة في صناديق مفتوحة و بعض أستثمارات حقوق الملكية، حيث سيتم قياسها عوضا عن ذلك وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لدى المجموعة في 31 ديسمبر 2017 أوراق مالية مصنفة كمتاحة للبيع ويتم الاحتفاظ بها لأغراض استراتيجية طويلة الأجل. لقد قامت المجموعة بتصنيف هذه الاستثمارات طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كاستثمارات مقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالتالي، سيتم تسجيل كافة أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، دون أن يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل ودون أن يتم تصنيف أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجمع عند البيع.

- فيما يتعلق بأوراق الدين المالية (الصكوك) المصنفة حاليا كـ «متاحة للبيع»، فمن المتوقع أن تقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، حيث إن المجموعة تتوقع الاحتفاظ بهذه الموجودات ضمن نموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع جزء جوهري منها بشكل متكرر نسبياً.

- ستستمر المجموعة في الاحتفاظ بالتسهيلات الإئتمانية والمدينين ضمن نموذج الأعمال بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مجرد مدفوعات للمبالغ الأساسية والأرباح، بإستثناء القرض الحسن فسوف يتم إعادة تصنيفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وقامت المجموعة بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات وتوصلت إلى أنها تستوفي معايير القياس وفقا للتكلفة المطفأة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9). وبالتالي، لا ضرورة لإعادة تصنيف هذه الأدوات.

- لن يكون هناك تأثير على طريقة محاسبة المجموعة عن المطلوبات المالية، حيث إن المتطلبات الجديدة لا تؤثر إلا على طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى المجموعة أي من هذه المطلوبات. لقد تم استقاء قواعد عدم التحقق من معيار المحاسبة الدولي (39) الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يطرأ عليها أي تغير.

- إن تطبيق مبدأ التصنيف والقياس من المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما ذكر سالفاً، سوف يؤدي إلي زيادة إحتياطي القيمة العادلة بمبلغ تقريباً 670 ألف دينار كويتي وتخفيض قيمة الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,443 ألف دينار كويتي كما في 1 يناير 2018.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) نموذج «الخسائر المتكبدة» الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» المستقبلي. هذا النموذج سوف يتطلب إصدار أحكام جوهرية حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة والذي سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، تنطبق متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة وفقا للتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وبعض التزامات التسهيلات الإئتمانية وعقود الضمانات المالية. وينبغي عند التحقق المبدئي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث العجز المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار فترة الاثني عشر شهرا التالية»). في حالة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ينبغي احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من كافة حالات العجز المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية»).

سيقوم البنك بتحديد التأثير المحتمل لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 خلال فترة 31 مارس 2018. كما سيلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

(جـ) محاسبة التغطية

ليس لدى المجموعة أي علاقات تغطية كما في 31 ديسمبر 2017. بالتالي، لن يكون لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة.

(د) الإفصاح

يتضمن المعيار الجديد أيضا متطلبات موسعة حول الإفصاح وكذلك تغيرات في طريقة العرض. من المتوقع أن تؤدي إلى تغيير طبيعة وحجم إفصاحات المجموعة حول أدواته المالية، وخصوصا خلال السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. اشتمل التقييم الذي تم إجراؤه من قبل المجموعة على تحليل لتحديد فجوات البيانات مقابل الإجراء الحالي، و المجموعة بصدد تطبيق التغيرات في الأنظمة والضوابط الرقابية التي يراها ضرورية لتسجيل البيانات المطلوبة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، ويسري للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ تحقق الإيرادات وسوف يسري على كافة العقود مع العملاء. ومع ذلك، ستظل إيرادات التمويل والأتعاب التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأدوات المالية وعقود التأجير خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وستخضع للتنظيم من خلال المعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير). وستكون هناك ضرورة لتسجيل الإيرادات طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 عند نقل ملكية البضائع والخدمات في إطار الحدود التي يتوقع فيها ناقل الملكية الأحقية في البضائع والخدمات.

كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة وحدود وتوقيت الإيرادات وما يقابلها من تدفقات نقدية مع العملاء وكذلك أي أوجه عدم تأكد مرتبطة بها. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على المبالغ المسجلة والمفصح عنها في البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

تم اصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير. يحدد هذا المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، ويتطلب من المستأجر المحاسبة عن كافة عقود التأجير باستخدام نموذج الموازنة الفردي المتبع لعقود التأجير التمويلي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار إعفاءين اثنين بالنسبة للتحقق للمستأجر- عقود تأجير الموجودات «منخفضة القيمة» (مثل الحواسب الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الاجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل). وفي بداية تاريخ عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام بسداد مدفوعات التأجير (أي التزام التأجير) وتسجيل أصل يمثل الاصل المرتبط بحق الاستخدام خلال فترة التأجير (أي الاصل المرتبط بحق الاستخدام). كما يجب على المستأجر تسجيل مصروفات الفوائد على التزام التأجير بصورة مستقلة بالإضافة إلى مصروفات الاستهلاك المتعلقة بالأصل المرتبط بحق الاستخدام.

وتتطلب من المستأجر أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الايجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتج من المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد تلك المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الاصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجر والمؤجر عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة ان تطبق المنشاة أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية 15. يجوز للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار بطريقة التطبيق الكامل بأثر رجعي او التطبيق المعدل بأثر رجعي. وتتيح الاحكام الانتقالية للمعيار بعض الإعفاءات.

في عام 2018، ستواصل المجموعة تقييم التأثير المحتمل للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها والتي تسيطر عليها البنك). تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

* القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
* تعرض لمخاطر أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
* القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقدي مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة . ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة ذات الأغراض الخاصة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة .

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على المعلومات المالية للشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات ذات الأغراض الخاصة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة ذات الأغراض الخاصة ، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ذات الأغراض الخاصة، فإنها تعمل على عدم تحقق الموجودات ذات الصلة والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم تحقق أي استثمار محتفظ به وفقًا للقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

فيما يلي تفاصيل الشركات التشغيلية الرئيسية ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للمجموعة:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2017	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2016
شركة الثمار العمانية للتطوير	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100	%100
شركة ابيات العقارية	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100	%100
شركة الكوت القابضة	استثمار عقاري	المملكة المتحدة	%100	-
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	%100	-

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات المالية كـ «إيداع لدى البنوك و بنك الكويت المركزي » و«مديني تمويل» و«استثمارات في أوراق مالية» و «مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر». يتضمن الاستثمار في أوراق مالية «الاستثمارات المتاحة للبيع». تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة في تاريخ الحيازة.

التحقق

يتم تحقق أصل مالي أو التزام مالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق.

عدم التحقق

يتم عدم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنها تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب «القبض والدفع»؛ أو

- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن تقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، أو
  - ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من أصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار سيطرة المجموعة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة، أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

القياس

يتم قياس كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لتكلفة كافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل المجمع.

فئات الأدوات المالية

إيداع لدى البنوك ومدينو التمويل

يتمثل الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. تقدم المجموعة فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم العميل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل «ملتزم بالشراء» بسعر يشمل التكلفة زائداً نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة المجموعة للأصل.

الإجارة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في حقوق ملكية وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). إن الاستثمارات في حقوق ملكية المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجمع، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ «مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر».

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات قبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند «مطلوبات أخرى». يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل المجمع ضمن بند « صافي إيرادات أتعاب وعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة، أيهما أكبر.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة فقط بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانونًا بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تُتاح للمجموعة فرصة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي عند قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام متوسط سعرالشراء والبيع للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في الأدوات التي يتعذر الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الأصل أو مجموعة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية انخفضت قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة في القيمة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل المالي وأن يكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتوفر لها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

بالنسبة لمديني التمويل، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم بصورة منفردة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. وإذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أم لا، فإن المجموعة تدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة بالنسبة لها أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا وجد دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، فانه يتم قياس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان ويتم احتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية – بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان – والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض «كبيرًا» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«مستمرًا» مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع – يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة المدرجة بالدفاتر. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يشتمل النقد والنقد المعادل على «النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي» و«الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي» التي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد.

استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الانشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالاجتماع من أطراف السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئيًا بالتكلفة ويتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشاريع المشتركة. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة و المشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

يدرج إجمالي حصة المجموعة في أرباح أو خسائر للمشروع المشترك في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك.

في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمتها المدرجة بالدفاتر ثم تدرج الخسارة في «خسارة انخفاض قيمة المشروع المشترك» في بيان الدخل المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على السيطرة المشتركة في المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للمشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجمع.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة المدرجة بالدفاتر تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة عدم التحقق.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات بخلاف الأرض ملك حر التي تعتبر ذات عمر غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بمدة 20-40 سنة.

عقار ومعدات

يدرج العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل كأصل منفصل، وفقاً لما ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	20–40 سنة
أثاث وتركيبات ومعدات	3–5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة المدرجة بالدفاتر المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام المجموعة على هذه الاشتراكات، والتي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1. تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
2. تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
3. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
4. تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية.

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيًا وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة، كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة معنية وفقا لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة ذات الأغراض الخاصة بمتوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة التابعة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة على القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل المعنية ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج المجموعة لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

استخدام التقديرات

وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة المدرجة بالدفاتر لمديني التمويل.

إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة المدرجة بالدفاتر لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها موضح كما يلي:

خسائر انخفاض قيمة مدينو التمويل

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع بناء على الاسعار المعلنة في اسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من اسواق ملحوظة إن أمكن الا انه في حالة عدم امكانية ذلك. يتطلب تقدير القيمة العادلة مستوى معين من الاحكام التي تستند الى مجموعة من المدخلات تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. كما أن أي تغيير في هذه التقديرات أو استخدام تقديرات أخرى مختلفة ولكنها معقولة بصورة متساوية قد يؤثر بصورة معقولة على القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه البنود.

يجب الاستناد الى احكام جوهرية من قبل الادارة عند تقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة دمج الاعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كـ «عقار استثماري» إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3. النقد والنقد المعادل

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
نقد	**1,700**	1,616
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**6,206**	352
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**5,295**	3,512
نقد وأرصدة لدى البنوك	**13,201**	5,480
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**17,053**	44,054
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**150,832**	66,971
النقد والنقد المعادل	**181,086**	116,505

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4. مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
مدينو مرابحة	**1,181,210**	747,578
مدينو إجارة	**165,243**	143,198
أخرى	**8,007**	1,585
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(70,762)**	(51,795)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**1,283,698**	840,566
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(20,376)**	(12,694)
	1,263,322	827,872

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
شركات	**809,004**	479,597
أفراد	**474,694**	360,969
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**1,283,698**	840,566
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**(20,376)**	(12,694)
	1,263,322	827,872

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2017			2016		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	**2,696**	**9,998**	**12,694**	1,808	6,639	8,447
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 14)	**6,853**	**4,962**	**11,815**	1,631	3,355	4,986
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(4,078)**	**-**	**(4,078)**	(750)	-	(750)
الحركة في العملات الأجنبية	**(18)**	**(37)**	**(55)**	7	4	11
الرصيد في 31 ديسمبر	**5,453**	**14,923**	**20,376**	2,696	9,998	12,694
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	**-**	**251**	**251**	-	174	174
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 14)	**-**	**263**	**263**	-	77	77
الرصيد في 31 ديسمبر	**-**	**514**	**514**	-	251	251
إجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	**2,696**	**10,249**	**12,945**	1,808	6,813	8,621
المخصص المحمل خلال السنة	**6,853**	**5,225**	**12,078**	1,631	3,432	5,063
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(4,078)**	**-**	**(4,078)**	(750)	-	(750)
الحركة في العملات الأجنبية	**(18)**	**(37)**	**(55)**	7	4	11
الرصيد في 31 ديسمبر	**5,453**	**15,437**	**20,890**	2,696	10,249	12,945

إن سياسة المجموعة لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5. استثمارات متاحة للبيع

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	**138,140**	71,820
أوراق مالية مسعرة	**756**	837
صكوك غير مسعرة	**2,000**	2,000
أوراق مالية غير مسعرة	**4,098**	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	**20,927**	21,070
	165,921	99,825

يتم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات غير مسعرة ذات قيمة مدرجة بالدفاتر 25,025 ألف دينار كويتي (2016: 25,168 ألف دينار كويتي) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

أجرت الإدارة مراجعة للموجودات المالية لتقييم ما إذا كان هناك أي انخفاض قد وقع في قيمة هذه الموجودات المالية. واستنادًا إلى التقييم، قامت الإدارة بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 215 دينار كويتي (2016: لاشي دينار كويتي) في بيان الدخل المجمع للسنة فيما يتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع.

يشتمل الإيضاح رقم 21 على الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم.

6. استثمارات في مشاريع مشتركة

لدى المجموعة الاستثمارات التالية في مشاريع مشتركة:

اسم المشروع المشترك	بلد التأسيس	الملكية القانونية (%)
		2017
شركة أم بي بروبرتي كوربورشن (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%
شركة بنيان جروف بارنت (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%
شركة برازوس تي أكس القابضة (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	98%
شركة دي إس سي بارنت (ديلاوير كورب)	الولايات المتحدة الأمريكية	99%

فيما يلي الحركة في القيمة المدرجة بالدفاتر للمشاريع المشتركة:

	2017 ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير	-
إضافات	31,686
حصة في النتائج	(67)
توزيعات أرباح مستلمة	(392)
تعديل تحويل عملات اجنبية	(125)
كما في 31 ديسمبر	31,102

*إن المجموعة تمارس «سيطرة مشتركة» على الشركات المستثمر فيها المذكورة أعلاه، حيث أن جميع القرارات المتعلقة بأنشطة المشاريع المشتركة تتطلب «موافقة بالإجماع» من جميع أطراف تلك المشاريع المشتركة.

لا يوجد لدى المشاريع المشتركة مطلوبات محتملة او التزامات رأسمالية كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: لا شي ألف دينار كويتي).

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2017 ألف دينار كويتي
موجودات متداولة	1,656
موجودات غير متداولة	80,839
مطلوبات متداولة	(918)
مطلوبات غير متداولة	(49,568)
صافي الموجودات	32,009
خسارة السنة	(69)
إيرادات شاملة أخرى	-
الإيرادات	2,279

7. عقارات استثمارية

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	**14,815**	15,127
إضافات	**8,891**	-
الاستهلاك المحمل للسنة	**(238)**	(212)
انخفاض القيمة المحمل للسنة (إيضاح 14)	**(558)**	(100)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**756**	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**23,666**	14,815

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ البيانات المالية المجمعة 24,656 ألف دينار كويتي (2016: 15,632 ألف دينار كويتي). تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيميي عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**1,234**	983
مصروفات تشغيل مباشرة والاستهلاك	**(438)**	(324)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 12)	**796**	659

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يتم استخدام أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

يشتمل الإيضاح رقم 21 على إفصاحات حول الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

8. المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

9. حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ. الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:

لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب. الودائع الاستثمارية:

تتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

10. حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (2016: 100 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي الاجباري

وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي الاجباري إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدود بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاجباري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

11. الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار «صكوك الشريحة 1» من رأس المال بناءا على ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من رأس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقا لأحكام وشروط عقد المضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من رأس المال في بورصة إيرلندا وناسداك دبي. هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 (« تاريخ الاستدعاء الأول») أو أي تاريخ لدفع توزيعات الأرباح لاحق لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للسداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 من رأس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من رأس المال معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات "U.S. Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقا لتقديره، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة، وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء حادث تعثر. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 13 سبتمبر 2017.

12. صافي إيرادات استثمار

2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي	
347	44	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
1,535	1,759	إيرادات توزيعات أرباح
3,500	1,873	إيرادات صكوك
(67)	-	حصة في نتائج مشاريع مشتركة (إيضاح 6)
796	659	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 7)
148	104	إيرادات استثمار أخرى
6,259	4,439	

13. صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم تمويل قروض مشتركة تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 991 ألف دينار كويتي (2016: 1,005 ألف دينار كويتي).

14. مخصص انخفاض القيمة

2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي	
11,815	4,986	انخفاض قيمة مديني التمويل (إيضاح 4)
(41)	-	استرداد ديون مشطوبة
215	-	انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 5)
558	100	انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 7)
25	-	انخفاض قيمة عقار ومعدات
263	77	انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)
41	49	انخفاض قيمة موجودات أخرى
12,876	5,212	

15. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة من خلال تقسيم صافي ربح السنة للبنك المعدل بالأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2017	2016	
6,768	2,575	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
(2,451)	-	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1
4,317	2,575	
1,000,000	1,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)
4.32	2.58	ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)

وحيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

16. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للمجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بمعاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة لم تتضمن أكثر من المعدل الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	**المجموع 31 ديسمبر 2017** **ألف دينار كويتي**	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي
تسهيلات التمويل	-	1,065	23	**1,088**	134
بطاقات الائتمان	-	7	1	**8**	49
حسابات المودعين	676,205	560	310	**677,075**	394,011

	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
2017			
تسهيلات التمويل	**-**	**7**	**2**
بطاقات الائتمان	**-**	**6**	**2**
حسابات المودعين	**26**	**16**	**26**
2016			
تسهيلات التمويل	**-**	**5**	**2**
بطاقات الائتمان	**-**	**14**	**3**
حسابات المودعين	**2**	**8**	**16**

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الدخل المجمع:

	المساهمون الرئيسيون **ألف دينار كويتي**	**أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون** **ألف دينار كويتي**	**أطراف أخرى ذات علاقة** **ألف دينار كويتي**	**المجموع 31 ديسمبر 2017** **ألف دينار كويتي**	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	**-**	**94**	**20**	**114**	3
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	**9,819**	**1**	**1**	**9,821**	5,094

مكافأة موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الادارة:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**2,048**	1,552
مكافآت نهاية الخدمة	**146**	137
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	**166**	126
	2,360	1,815

* تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة مقابل مساهمات إضافية فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان التنفيذية طبقًا لقرارات مجلس الإدارة.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

17. التزامات ومطلوبات محتملة

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**39,788**	9,140
خطابات ضمان	**62,865**	41,156
مطلوبات محتملة	**102,653**	50,296
التزامات رأسمالية	**232**	238
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – المجموعة كمستأجر الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	**1,485**	1,508
من سنتين إلى خمس سنوات	**5,992**	6,049
	7,477	7,557
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – المجموعة كمؤجر الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	**1,526**	833
من سنتين إلى خمس سنوات	**5,976**	3,336
	7,502	4,169

18. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة البنك ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرته المالية. وتؤدي أنشطة البنك إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياته:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي والعمليات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى البنك.

أ. هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة («المجلس») المسئولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة

والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

ب. مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتضمن هذه المخاطر الانخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أوراق الدين المالية (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها الى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للمجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات – حيثما كان ذلك مناسباً والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيفها كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2017	2016
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرصدة لدى البنوك	**11,501**	3,864
إيداعات لدى البنوك	**246,484**	166,940
مدينو تمويل	**1,263,322**	827,872
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**140,140**	73,820
موجودات أخرى	**10,187**	4,380
	1,671,634	1,076,876
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**39,590**	9,094
خطابات ضمان	**62,550**	40,951
	102,140	50,045
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,773,774**	1,126,921

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 25,595 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 15,192 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض لتركزات مخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية خارج بنود بيان المركز المالي المجمع:

	2017		2016	
	الموجودات المالية	**بنود خارج بيان المركز المالي المجمع**	الموجودات المالية	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	**1,305,642**	**96,592**	870,756	45,357
دول الشرق الأوسط الأخرى	**257,236**	**-**	175,673	-
بقية دول العالم	**108,756**	**5,548**	30,447	4,688
	1,671,634	**102,140**	1,076,876	50,045

	2017		2016	
	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	**475,665**	**5,417**	288,819	4,688
إنشاءات وعقارات	**551,531**	**58,713**	375,412	32,898
التجارة والتصنيع	**205,196**	**27,364**	150,463	8,962
أخرى	**439,242**	**10,646**	262,182	3,497
	1,671,634	**102,140**	1,076,876	50,045

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		متأخرة أو منخفضة القيمة	
	جودة عالية ألف دينار كويتي	جودة قياسية ألف دينار كويتي	 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2017				
أرصدة لدى البنوك	**11,501**	**-**	**-**	**11,501**
إيداعات لدى البنوك	**246,484**	**-**	**-**	**246,484**
مدينو تمويل	**747,474**	**458,583**	**77,641**	**1,283,698**
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**122,447**	**17,693**	**-**	**140,140**
موجودات أخرى	**7,123**	**3,153**	**-**	**10,276**
	1,135,029	**479,429**	**77,641**	**1,692,099**

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		متأخرة أو منخفضة القيمة	
	جودة عالية ألف دينار كويتي	جودة قياسية ألف دينار كويتي	 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2016				
أرصدة لدى البنوك	3,864	-	-	3,864
إيداعات لدى البنوك	166,940	-	-	166,940
مدينو تمويل	523,346	291,921	25,299	840,566
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	59,579	14,241	-	73,820
موجودات أخرى	3,850	530	-	4,380
	757,579	306,692	25,299	1,089,570

يتناول الجدول التالي تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً ألف دينار كويتي	**من 31 إلى 60** ألف دينار كويتي	**من 61 إلى 90 يوماً** ألف دينار كويتي	**الإجمالي** ألف دينار كويتي
2017				
مدينو تمويل	**39,435**	**13,590**	**5,969**	**58,994**
2016				
مدينو تمويل	12,941	5,612	987	19,540

جـ. مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضًا على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. فيما يتعلق بالشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

	2017			2016		
العملة	**التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %**	**التأثير على النتائج** ألف دينار كويتي	**التأثير على حقوق الملكية** ألف دينار كويتي	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على النتائج ألف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	**+1**	**(557)**	**320**	+1	(201)	8
الريال السعودي	**+1**	**(22)**	**-**	+1	(21)	-
الجنية الإسترليني	**+1**	**(43)**	**47**	+1	1	-

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2017 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 38 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 42 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المقابل من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى المجموعة خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للمجموعة بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع ادارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقا لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود حول السيولة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2017	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**13,201**	**-**	**-**	**-**	**13,201**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**246,484**	**-**	**-**	**-**	**246,484**
مدينو التمويل	**728,610**	**256,494**	**23,710**	**254,508**	**1,263,322**
استثمارات متاحة للبيع	**44,021**	**-**	**6,019**	**115,881**	**165,921**
استثمارات في مشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**31,102**	**31,102**
عقارات استثمارية	**-**	**-**	**-**	**23,666**	**23,666**
موجودات أخرى	**7,728**	**9,051**	**290**	**6,278**	**23,347**
عقار ومعدات	**-**	**-**	**-**	**5,999**	**5,999**
	1,040,044	**265,545**	**30,019**	**437,434**	**1,773,042**
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**175,788**	**69,639**	**61,884**	**265,553**	**572,864**
حسابات المودعين	**694,608**	**187,206**	**99,588**	**27,451**	**1,008,853**
مطلوبات أخرى	**13,855**	**-**	**-**	**2,014**	**15,869**
	884,251	**256,845**	**161,472**	**295,018**	**1,597,586**

2016	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	5,480	-	-	-	5,480
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	153,346	13,594	-	-	166,940
مدينو التمويل	483,123	140,640	31,069	173,040	827,872
استثمارات متاحة للبيع	31,245	711	-	67,869	99,825
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	-	-
عقارات استثمارية	-	-	-	14,815	14,815
موجودات أخرى	1,708	439	251	3,989	6,387
عقار ومعدات	-	-	-	5,643	5,643
	674,902	155,384	31,320	265,356	1,126,962
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,407	59,849	87,752	10,123	274,131
حسابات المودعين	491,233	136,246	123,019	-	750,498
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	614,243	196,095	210,771	11,081	1,032,190

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على المجموعة في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2017					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**176,082**	**70,128**	**62,794**	**276,065**	**585,069**
حسابات المودعين	**694,925**	**188,974**	**101,284**	**29,722**	**1,014,905**
مطلوبات أخرى	**13,855**	**-**	**-**	**2,014**	**15,869**
	884,862	**259,102**	**164,078**	**307,801**	**1,615,843**
2016					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,569	60,404	89,085	10,429	276,487
حسابات المودعين	492,019	137,398	124,828	-	754,245
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	615,191	197,802	213,913	11,387	1,038,293

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات الطارئة والالتزامات على المجموعة :

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2017				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**26,704**	**13,084**	**-**	**39,788**
خطابات ضمان	**10,533**	**27,125**	**25,207**	**62,865**
التزامات رأسمالية	**-**	**232**	**-**	**232**
	37,237	**40,441**	**25,207**	**102,885**
2016				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,166	2,974	-	9,140
خطابات ضمان	8,141	13,773	19,242	41,156
التزامات رأسمالية	-	238	-	238
	14,307	16,985	19,242	50,534

هـ) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن «الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية» والإرشادات بشأن «الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل».

قامت المجموعة بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. تولي المجموعة اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

19. تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- الخدمات المصرفية للشركات – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- الخدمات المصرفية للأفراد – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- الخزينة– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- الاستثمار – وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- أخرى – وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

2017	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجمـــوع ألف دينار كويتي
إيرادات التشغيل	**24,670**	**6,361**	**2,171**	**4,782**	**-**	**37,984**
صافي ربح السنة	**13,165**	**(1,498)**	**1,880**	**3,143**	**(9,922)**	**6,768**
إجمالي الموجودات	**1,004,046**	**259,277**	**246,484**	**220,688**	**42,547**	**1,773,042**
إجمالي المطلوبات	**157,419**	**324,632**	**1,099,666**	**-**	**15,869**	**1,597,586**
2016						
إيرادات التشغيل	13,467	4,484	801	4,181	-	22,933
صافي ربح السنة	8,358	(1,649)	622	3,716	(8,472)	2,575
إجمالي الموجودات	655,687	172,185	166,940	114,640	17,510	1,126,962
إجمالي المطلوبات	104,295	155,383	764,951	-	7,561	1,032,190

20 . إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال لديه وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

إن هدف المجموعة الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

تتبع المجموعة تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2014/336/2 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**824,081**	563,240
رأس المال المطلوب	**107,131**	73,221
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**99,093**	94,772
رأس مال إضافي – الشريحة الأولى	**76,363**	-
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**175,456**	94,772
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**9,672**	6,591
إجمالي رأس المال المتاح	**185,128**	101,363
معدل كفاية رأس المال – الشريحة 1: حقوق المساهمين	**12.02%**	16.83%
معدل كفاية رأس المال من إجمالي الشريحة 1	**21.29%**	16.83%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**22.46%**	18.00%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2017 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**175,456**	94,772
إجمالي الانكشاف	**1,827,357**	1,159,366
معدل الرفع المالي	**9.60%**	8.17%

تم عرض الانكشاف المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي والمنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن قسم «إدارة المخاطر» بالتقرير السنوي.

21 . قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات المجموعة.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

		قياس القيمة العادلة		
2017	**تاريخ التقييم**	**المجموع ألف دينار كويتي**	**الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي**	**المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي**	**المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي**
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك مسعرة		**138,140**	**138,140**	**-**	**-**
صكوك حكومية	**31 ديسمبر 2017**	41,276	41,276	-	-
صكوك شركات	**31 ديسمبر 2017**	96,864	96,864	-	-
أوراق مالية مسعرة	**31 ديسمبر 2017**	756	756	-	-
صكوك غير مسعرة	**31 ديسمبر 2017**	2,000	-	-	2,000
محفظة مدارة	**31 ديسمبر 2017**	4,004	-	-	4,004
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		**24,656**	**-**	**-**	**24,656**
الكويت	**31 ديسمبر 2017**	9,801	-	-	9,801
دول الشرق الأوسط الأخرى	**31 ديسمبر 2017**	4,554	-	-	4,554
أوروبا	**31 ديسمبر 2017**	10,301	-	-	10,301

		قياس القيمة العادلة			
2016	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع					
صكوك مسعرة					
صكوك حكومية		71,820	71,820	-	-
صكوك شركات	31 ديسمبر 2016	31,009	31,009	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2016	40,811	40,811	-	-
صكوك غير مسعرة	31 ديسمبر 2016	837	837	-	-
محفظة مدارة	31 ديسمبر 2016	2,000	-	-	2,000
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة	31 ديسمبر 2016	4,281	-	-	4,281
عقارات استثمارية		15,632	-	-	15,632
الكويت	31 ديسمبر 2016	10,307	-	-	10,307
دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2016	5,325	-	-	5,325
أوروبا	31 ديسمبر 2016	-	-	-	-

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	1 يناير 2017 ألف دينار كويتي	التغيير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	بيع / استرداد ألف دينار كويتي	الحركة في اسعار الصرف الأجنبي ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي
استثمارات متاحة للبيع							
صكوك غير مدرجة	**2,000**	-	-	-	-	-	**2,000**
محفظة مدارة	**4,281**	-	-	-	(277)	-	**4,004**
	6,281	-	-	-	(277)	-	**6,004**

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و2016.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة مدخلات من الافتراضات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق وتستخدم فقط لأغراض الافصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 والمحددة بناءاً على التدفقات النقدية المخصومة اخذا في الاعتبار أن اغلب المدخلات الجوهرية تتمثل في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان الناشئة من الأطراف المقابلة.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع او بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع تعتبر غير مادية في حالة وقوع أي تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية المصنفة ضمن المستوى 3.